

حقوق الإنسان في السعودية خلال العام 2017



القسط لدعم حقوق الإنسان
2018

حقوق الإنسان في السعودية خلال العام 2017

التقرير السنوي

Issue ID: ALQST-20180112200457-51

القسط لدعم حقوق الإنسان

تقرير سنوي يصدر عن منظمة القسط، يصدر في الربع الأول من كل عام لرصد أهم الأحداث في العام المنصرم، لتوثيقها للباحثين والإعلاميين والمنظمات ومن يهمله الاطلاع على ملخص لأهم الأحداث المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في السعودية.

الفهرس

4	رسائل القسط
6	مقدمة ونظرة عامة عن الحقوق في 2017
8	الشريط الزمني لأبرز أحداث العام 2017
27	الحرب على الإرهاب
29	المدافعون عن حقوق الإنسان
30	السجون السعودية
38	التعذيب في السعودية في ظل من الإفلات من المحاسبة
39	الالتزامات القانونية للمملكة العربية السعودية
46	الختام وتوصيات
51	جدول حملة الاعتقالات
57	جدول الإعدامات

رسائل القسط

إلى المجتمع السعودي:

الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان وتكميم الأفواه من شأنه أن يعرض حياة المزيد من الإصلاحيين والنشطاء وبقية أفراد المجتمع للخطر، ويدمر المجتمع بإخفاء الحقيقة وترسيخ الاستبداد، لذا فإن كشف الانتهاكات والتصدي لها بكافة الطرق المشروعة هو واجب مجتمعي يجب عدم التفريط به، ومن لا يستطيع المساهمة في التصدي للانتهاكات والظلم فعليه معاونة أولئك الذين يتصدون للانتهاكات ويدعون للعدالة بالطرق الممكنة، وعدم الانخراط بأي شكل من الأشكال في تأييد الظلم.

إلى منظمات حقوق الإنسان والنشطاء وداعمي الحقوق والحريات:

يشعر المجتمع في الداخل بأنه مكبل وهو يثمن جهودكم ودعمكم، ولا يعني عدم التفاعل المباشر من المجتمع عدم الاهتمام، بل يعني الخوف من بطش السلطات، وما ترونها من شائمين ومؤيدين للظلم لا يمثلون المجتمع، فعندما يكون المجتمع خائفاً من بطش السلطات، وبعضهم يرجو منفعة من السلطات بمدح فعلها وشتيم من يقاوم الانتهاكات والظلم، سواء كان ذلك النفع مالياً أو منصباً أو حضوراً وجمهوراً وشهرةً أو أماناً توفره السلطات، ولذلك فإن الصوت البارز لن يمثل المجتمع، بل سيمثل هذه الحالة من خوف السلطات ورجائها، مع وجود أصوات حرة صادقة تضطر أحياناً للمغامرة التي تدفعها للسجون أو المهجر أو البقاء تحت تهديد السلطات والتحقيقات والتعهدات والتخويف المستمر بهدف الإصمات.

إلى السلطات السعودية:

هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف تماماً، فمحاولة ترسيخ الاستبداد بالانتهاكات والسجون وتكميم الأفواه وقمع حريات كل فئات المجتمع من شأنها أن تزيد من التدمير المجتمعي والتخلف في البلاد، كما تعرض المستقبل لمزيد من الخطر سواء من الاتجاه للعنف الذي يدفع له القمع والاستبداد، أو التخلف الذي هو نتيجة الفساد. وإن ما يحدث في السعودية حالياً هو حرب على الحريات، وتغييب للمجتمع، وطمس للتاريخ، وتغطية للفساد المالي والإداري، وتعريض لمستقبل البلاد للخطر، ويجب التوقف عنه حالاً، هذا ولن تحمي الوطن الهرولة لحلفاء خارج الحدود ودفع أموال الشعب لهم لشراء ولائهم وحمايتهم، وإصمات من ينتقد الانتهاكات لا يعني عدم وجود انتهاكات، ودفع الأموال على المؤسسات لتحسين صورة القيادة لا يعني تحسين الصورة، بل يجب السماح للحريات والعدالة والمساواة أن تأخذ مجراها، والسماح للمجتمع السعودي أن يشارك في إدارة بلاده، وأن يشكل مؤسساته ونقاباته وهيئاته وأحزابه، ويبنى مؤسسات مجتمع مدني بشكل حر ليتم بناء مجتمع صحي، فمن حق هذا الشعب أن يعيش حياة تليق بكرامته، وتحترم ثقافته وتاريخه، وتسمح له ببناء وطنه ومراقبة موارده

ورسم مستقبله، وألا يكون العام الجاري 2018 عام انتهاكات وخوف وظلم كما كان العام 2017 والأعوام التي سبقتة.

إلى الدول الحليفة للنظام السعودي وبقية المجتمع الدولي:

لا تصدقوا ادعاءات النظام السعودي ومن يعمل لصالحه بأن المجتمع راضٍ عما يجري له، فلا يصح السماع لطرف واحد يدير المشهد بشكل كامل دون الطرف الآخر، وتذكروا أن هذا الشعب له حق الحياة الكريمة مثل بقية شعوب العالم، وأن تشويه سمعته الممنهجة من قبل السلطات السعودية يجب ألا تكون مقبولة من طرفكم وأن لا يتم الترويج لها من قبل إعلامكم ومؤسساتكم، فلا يصح وصم المجتمع السعودي بالتشدد أو الإرهاب أو التخلف وعدم الجاهزية للإصلاح لمجرد أن النظام السعودي يصف المجتمع ويشتمه بذلك، في حين أن المجتمع مكبل ومهدد ولا يستطيع أن يعبر عن رأيه بحرية.

تذكروا أن حقوق الإنسان حق لكل إنسان أياً كان دينه وعرقه ولونه، وأن صفقات النفط والأسلحة وجماعات الضغط الممولة بفساد يجب ألا تكون حاجباً مانعاً من اتخاذ مواقف أخلاقية والوقوف بجدية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، لن نحلم بمجتمعات آمنة مادامت الأموال بأيدي قيادات فاسدة، ومادامت القوة والنفوذ بيد دولٍ تقدم المصالح على القيم، ومادامت حقوق الإنسان في ذيل قائمة الأولويات لدى تلك الدول.

إلى محبي العدالة وحقوق الإنسان في أنحاء العالم:

يجب الضغط على الأنظمة في كل مكان من قبل المجتمعات المدنية، ليتوقفوا عن تقديم المصالح على القيم، ومن أجل التوقف عن ممارسة الانتهاكات أو دعم الانتهاكات أو الصمت عنها، فالمجتمعات الحية الحرة قادرة على التغيير للأفضل والضغط باتجاهه إذا كانت الحكومات لا تسير نحو ذلك.

مقدمة

تستمر السلطات السعودية في انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مطرد وتراهن على عامل الوقت، وتصر على الاستمرار على ذات النسق دون الاتجاه نحو الإصلاح الحقيقي، وتنتهج عدة أمور للاستمرار في حالة القمع وإصمات الداخل والخارج، ففي الداخل تعتمد السلطات على إصمات كل من ينتقد أفعال السلطات ويكشف انتهاكاتها عبر القمع والسجون والتهديد والتضييق في العمل والحياة، وفي الخارج تسعى للإصمات بحملات دعائية كبرى تروج للسلطات ونيتها الانفتاح والإصلاح، وتنجح جزئياً هذه الأفعال وتلقى قبول في كل مرة مع تكررها، فالعالم الآن يسمع بصوت واضح أن ولي العهد السعودي مقدم على الإصلاح، وتتردد عبارات مكرورة كل عام من قبيل، فلنعط فرصة للنظام، بينما هذا هو دين النظام ولا نية جادة ولا خطوات حقيقية للاتجاه للإصلاح، بل بطش متزايد، وحملات اعتقال لا مثيل لها كان ولي العهد محمد بن سلمان مسؤول عنها، بالإضافة إلى حرب اليمن وما نتج عنها من كوارث حقيقية.

وقد قالت القسط في مقدمة تقريرها للعام المنصرم ما نصه:

«كان العام المنصرم 2016 هو امتداد لتصاعد القمع المستمر منذ أن تولى الملك سلمان سدة الحكم في العام 2015، والذي أعطى الكثير جداً من الوعود التي ثبت منذ العام 2015 أنها لم تحسن الحال في المملكة العربية السعودية، بل إن الوضع يسير للأسوأ من الناحية الحقوقية وبشكل رهيب»

ولا تزال الآن الإشكالية ذاتها بعد عام كامل، فلا إصلاحات حقيقية، ووعود مستمرة، وهذا دليل أن أفعال السلطات ونهجها متكرر للأسف، وحملات القمع والتخويف والانتهاكات مستمرة ومتزايدة، ففي العام المنصرم 2017 تم اعتقال عدد من نشطاء حقوق الرنسان من بينهم عضوي جمعية حسم عبدالعزيز الشبيلي وعيسى الحامد، وعصام كوشك، وأحمد المشيخص الذي أفرج عنه بعد 27 يوم سجن، وسمر بدوي التي خرجت في ذات اليوم بعد تحقيقات وتعهدات ومنع من السفر، ولجين الهذلول التي خرجت بعد أربعة أيام سجن، ومحمد العتيبي، ودعاة إصلاح كالدكتور سلمان العودة، و عبدالله المالكي، و عصام الزامل، و مصطفى الحسن الذي أفرج عنه هذا العام 2018، وأكثر من 400 شخص تم اعتقالهم في حملات طالت نشطاء وإصلاحيين ودعاة وأمرأ وتجار، في حملات غير قانونية.

كما صدرت أحكام على عدد من نشطاء حقوق الإنسان من المحكمة الجزائية المختصة بالرياض، فتم الحكم على الناشط الحقوقي محمد العتيبي بالسجن 14 عاماً، و عبدالله العطوي 7 أعوام، و عصام كوشك 4 أعوام، و عيسى النخيفي 6 أعوام، و نعيمة المطرود 6 أعوام،

وعبدالعزيز الشبيلي 8 أعوام، و عيسى الحامد 11 عام، و فهد الفهد 5 أعوام، و محمد الحميضي عامين، بالإضافة إلى عقوبات أخرى طالتهم كالمنع من السفر والكتابة وعقوبات مالية.

وكانت الإعدامات 146 حالة إعدام، 40 ٪ منها كانت لجرائم غير عنفية، وبعقوبة ليست حدًا شرعيًا ولا قصاصًا بل باجتهاد القاضي. ولم تسمح السلطات بحرية التعبير، ولا حرية التجمع ولا حرية تأسيس الجمعيات، فحرية التعبير تمر بأسوء مراحلها، وكان العام المنصرم هو الأقسى على الشعب، فحالات القمع الشديد طالت حتى المغردين، ولم تستثن أحدا حتى أولئك الذين اعتادوا تأييد السلطات، وحاولت السلطات إفساد المنصة الوحيدة التي يتمكن المجتمع فيها من التعبير عن رأيه، وهي وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن السلطات زادت قمعها ضد أي تجمعات سلمية بشكل خانق جدا، ولم تسمح بجمعيات أهلية تعزز من حقوق الإنسان، حتى بعد إقرار نظام الجمعيات الجديد إلا أنها وضعت شروطًا في النظام تجعل الأجهزة الحكومية مقيدة للعمل المدني، وبهذا لم تسمح لأي من المتقدمين بتأسيس أي جمعية مستقلة تدعم وتعزز حقوق الإنسان، إضافة إلى استمرار قمعها لكل المحاولات، فانتهت أحكام جمعية الحقوق المدنية والسياسية حسم بأحكام قاربت 200 عام سجن ومنع من السفر، وتم الحكم أيضا ضد مؤسسي جمعية الاتحاد، واستمر منع جمعية العدالة، كما أن القضية المعروفة باسم إصلاحيي جدة لا تزال مفتوحة ولا يزال في السجن حتى الآن كل من الدكتور سعود الهاشمي و الدكتور موسى القرني والدكتور عبدالرحمن الشميري.

كما استمرت الحرب السعودية على اليمن، ووثق استخدام أسلحة محرمة دوليًا، وأقرت السلطات السعودية باستخدام قنابل عنقودية في اليمن وذلك بعد إنكار طويل من قبلها ومن قبل حلفائها ومن يزودونها بالسلاح.

كما قامت السلطات بحملات تهجير في عدة أماكن، ورافق تلك الحملات انتهاكات جسيمة، وعدم تحمل من قبل السلطات لمسؤوليتها تجاه المهجرين، ففي جدة والطائف مثلاً هجرت عدد من الأهالي بحجة الأبنية العشوائية، ودمرت منازلهم وممتلكاتهم واعتقلت عددا من المحتجين، كما استمر التهجير على الشريط الحدودي مع اليمن بسبب الحرب الدائرة، أما في العوامية فقد هجرت عدد من الأهالي ودمرت ممتلكاتهم في حملة قادتها في حي المسورة التاريخي، وارتكبت عدد من الانتهاكات الجسيمة خلال تلك الحملة.

التسلسل الزمني:

في يوم الأحد 8 يناير 2017 في تمام الساعة الخامسة مساءً تلقى عصام كوشك استدعاءً من إدارة التحقيقات الجنائية وقدم نفسه في إدارة التحقيقات الجنائية في مكة المكرمة دون معرفة سبب استدعائه وتم اعتقاله في مركز شرطة منصور ليحضر أمام مكتب التحقيق والادعاء العام صباح اليوم الاثنين، 9 يناير وذلك بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي اليوم التالي تم منعه من توكيل محام وتم تمديد إيقافه أربعة أيام أخرى ولم يتمكن عصام كوشك من توكيل محام، ولم يتمكن المحامي من الاتصال الرسمي به أو مقابلته، وفي يوم الخميس 12 يناير حضر عصام كوشك أولى جلسات التحقيق وبحضور المحامي. وفي 23 مارس تم تسليم 30719 توقيع تُسلم السعودية في هولندا للمطالبة بالإفراج عن كوشك. وفي 17 أغسطس تم نقل كوشك مع عيسى النخيفي الذي اعتقل في 17 ديسمبر 2016، وتم نقلهما من سجن مكة العام إلى سجن الملز بالرياض استعداداً لمحاكمتهم في الجزائية المتخصصة، وتم تحديد يوم الإثنين القادم 21 أغسطس كموعِد للجلسة الأولى لمحاكمة عصام كوشك. وفي 21 أُحيلت محاكمة الناشطين عصام كوشك وعيسى النخيفي للقاضي عبد العزيز آل جابر، وعُقدت الجلسة الأولى بغيابه وحضور القاضي خالد الجاسر بدلاً عنه. وفي 22 أغسطس وجهت تهمة تأليب الرأي العام لعصام كوشك وعيسى النخيفي، وتم تحديد الـ 13 من محرم الموافق 4 أكتوبر موعداً لجلستين قادمتين للناشطين، وفي 3 أكتوبر عقدت جلسة محاكمة الناشطين عصام كوشك وعيسى النخيفي في يوم 3 سبتمبر، وطلب المدعي العام مهلة، وتم رفع الجلسة وحدد موعد جلسة جديدة لكل منهما، وتم تحديد الأحد 9 صفر/ 29 أكتوبر موعداً للجلسة التالية لعصام كوشك. وفي 31 أكتوبر عُقدت جلسة محاكمة الناشط الحقوقي عصام كوشك يوم السبت 29 أكتوبر، وُحدد يوم الثلاثاء الموافق 28 نوفمبر 2017 موعداً للنطق بالحكم. وفي 29 نوفمبر الثلاثاء عقدت جلسة محاكمة الناشط عصام كوشك، ورفعت الجلسة لطلب مزيد من الأدلة، وتم تحديد يوم الإثنين 25 ديسمبر موعداً للجلسة التالية. وفي 27 فبراير 2018 تم الحكم على عصام كوشك من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة أربع أعوام، والمنع من السفر لمدة مماثلة. وفي 28 فبراير 2018 تم الحكم على عيسى النخيفي من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة ستة أعوام، والمنع من السفر لمدة مماثلة.

في 9 يناير تم اعتقال الناشط أحمد المشيخص والذي تم الإفراج عنه بعد 27 يوماً من الاعتقال.

وفي 10 يناير تم إعادة الحكم السابق ضد عضو (حسم) عبد العزيز الشبيلي وبنفس العقوبة، وهي السجن 8 سنوات والمنع من السفر 8 سنوات والمنع من الكتابة، وقد بدأت محاكمته في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض منذ 27 أكتوبر 2014 وحكم عليه في 29 مايو 2016 بالسجن ثمانية أعوام، تليها ثمانية أعوام من المنع من السفر، ومنع من الكتابة في وسائل التواصل الاجتماعي لمدة ثمانية أعوام أيضاً، وتم اعتقال الشبيلي في 19 من سبتمبر 2017، وكان الشبيلي آخر عضو من حسم يتم الحكم ضده.

في 11 من يناير تم الحكم على فهد الفهد بالسجن خمسة أعوام والمنع من السفر عشرة أعوام أخرى، الفهد معتقل منذ السابع من أبريل 2016 وقد تم توجيه تهم له تمس حقوقه المشروعة ومن أبرزها إعداد وتخزين وإرسال معلومات من شأنها الإضرار بالنظام العام عن طريق إنشاء حساب من خلال تويتر، وتواصله مع منظمات تسيء للبلاد، والتنقص من الدولة وأجهزتها القضائية، والتحريض على ولي الأمر عبر الدعوة للمظاهرات والاعتصامات، ودعم جمعية محظورة، في إشارة إلى جمعية (حسم).

وفي يوم 12 أبريل 2017 في تم الإفراج عن خالد العمير بعد سجن تجاوز المئة شهراً تخللها تعذيب وانتهاكات أخرى. الإفراج لم يتم إلا بعد إضراب 29 يوماً عن الطعام، وحملة دعم أطلقتها منظمة القسط تزامناً مع إضرابه وتلقت دعماً كبيراً من منظمات حقوق الإنسان العالمية كالعفو الدولية وهيومان رايتس ووتش والكرامة ومركز الخليج لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من المقررين الخاصين المعنيين في الأمم المتحدة.



وكان العمير قد دخل إضراباً عن الطعام والزيارة والاتصال في 6 أكتوبر 2016 بسبب عدم الإفراج عنه، وذلك بعد قضاء ثمانية أعوام في السجن تنفيذاً لحكم صدر ضده بتهمة الشروع في التظاهر وفق محاكمة تفتقد لشروط المحاكمات العادلة وتمس حقوقه المشروعة. وفي شهر محرم من العام 1430 ديسمبر 2008 وأثناء عملية "الرصاص المصبوب" على غزة، طلب عدد من النشطاء من السلطات السعودية السماح لهم بالتظاهر في الرياض تضامناً مع الضحايا في غزة، أسوة بأغلب عواصم العالم، إلا أن هيئة كبار العلماء في السعودية أفتت بحرمة المظاهرات لأن فيها

عدم طاعة للسلطات السعودية التي تمنع المظاهرات، وفي يوم الأربعاء 3/1/1430، وقبل يوم من موعد انطلاق المظاهرة في الرياض، تواصل خالد العمير بوزير الداخلية وولي العهد السابق، والذي رفض الموافقة على المظاهرة. وفي اليوم التالي، الخميس الرابع من محرم لعام 1430 الموافق 1/1/2009 تم اعتقال خالد العمير في شارع النهضة في الرياض من قبل المباحث

العامة ومن ثم تم إيداعه السجن. تمت محاكمة العمير بعد ذلك في محاكمة سرية وتفتقد لشروط المحاكمة العادلة، واتهم العمير بتهمة فضفاضة وغير قانونية وتطال حقوقه المشروعة، وحكم عليه بالسجن لثمانية أعوام بتهمة الخروج على ولي الأمر والشروع في التظاهر. وكان الأربعاء الرابع من محرم 1438 الموافق 5/10/2016 هو موعد الإفراج عن خالد العمير بعد أن قضى العمير مدة الحكم ضده بالسجن لثمانية أعوام، وقد قضى مدة منها في الحبس الانفرادي وعانى في سجنه من ظروف الاعتقال القاسية وظروف صحية صعبة خاصة وأنه مصاب بالسكري ويشتهي الماء في القلب والكلية. العمير الذي لم يفرج عنه بعد انقضاء الحكم الغير العادل ضده قرر أن يدخل إضراباً عن الطعام وعن استقبال الزيارة وعن الاتصال حتى يتم الإفراج عنه، واستمر الإضراب 29 يوماً قبل أن يتم نقل العمير لمركز المناصحة استعداداً للإفراج عنه، ثم تم الإفراج عنه في 12 أبريل 2017.

وفي 18 يناير، الأربعاء، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض بسجن الكاتب نذير الماجد سبعة أعوام وتم اعتقاله من المحكمة وذلك بسبب مقالات نشرها على الإنترنت. نذير الماجد هو كاتب سعودي كتب مقالات ناقدة للنظام السعودي وانتقد انتهاكات حقوق الإنسان. كما كتب في شبكة راصد الإخبارية، والحوار المتمدن، وأرام، ودروب، وغيرها. واتهمته السلطات بكتابة مقالات تحرض ضد النظام السعودي بالإضافة إلى اتهامه بالمشاركة في الاحتجاجات. وهو معتقل حالياً في سجن الحائر بالرياض.

وفي 19 يناير أصدر البيان الختامي لبعثة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، البروفيسور فيليب ألستون إلى الرياض، والتي استمرت لـ 12 يوماً، وأكد مقرر الأمم المتحدة الخاص، المعني بالفقر وحقوق الإنسان «فليب ألستون»، أن هناك الكثير من الفقراء، في المملكة السعودية. وقال المقرر الخاص أنه على الرغم من قول بعض السعوديين بأن بلادهم خالية من الفقر، إلا أن الواقع يغير ذلك، مؤكداً انتشار الفقر الذي تعاني منه مناطق مختلفة في الدولة، وليست فقط المدن الصغيرة، بل حتى المدن الكبيرة في بلد يعتبر أغنى دول العالم في الثروة النفطية، وتعد هذه الزيارة هي الأولى منذ ثمان سنوات.

في 31 يناير اعترفت الحكومة السعودية باستخدام القنابل العنقودية في اليمن.



وقد قال التحالف العربي الذي تقوده السعودية إنه سيوقف استخدام الذخائر العنقودية البريطانية الصنع في اليمن. هذا وقد قتل الآلاف من المدنيين في الصراع القائم منذ 20 شهراً. وقال المتحدث باسم التحالف لوكالة الأنباء السعودية أن القنابل العنقودية استخدمت فقط في ضرب «أهداف عسكرية شرعية»، وأكد أن القنابل المستخدمة بريطانية الصنع.



وفي 13 فبراير تم إبلاغ المدافعة عن حقوق الإنسان الناشطة سمر بدوي بالحضور لدى هيئة التحقيق والادعاء العام الساعة 10 صباحاً من يوم 15 فبراير بتوقيت مكة، وفي يوم 15 فبراير تم خروج الناشطة سمر بدوي بعد التحقيق معها حول دعمها لقضايا حقوقية، وما زالت تحت المراقبة والمنع من السفر حتى الآن وذلك بسبب نشاطها الحقوقي وحضورها لجلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف وذلك في محاولة من السلطات لإصمات وتهديد جميع النشطاء.



وفي 14 فبراير تأكد للقسط أن الناشط الاجتماعي محمد بن عبدالرحمن هارون الحميضي، 47 عام، معتقل في سجن الملز بالرياض، ولا يزال هناك حتى الآن بعد أن تم التأكد من صدور حكم بالسجن عامين للناشط الحميضي.



وفي 20 فبراير تم اختيار معتقل الرأي وليد أبو الخير لجائزة الجمعية القانونية الكندية العليا، وهو قد نال سابقاً في عام 1012 جائزة أولوف بالمه السويدية. أبو الخير معتقل منذ 16 ابريل 2014 ومحكوم بالسجن 15 عاماً بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان في السعودية.

وفي 5 مارس وردت أنباء للقسط عن اعتقال الدكتور سعد البريك ولم تتمكن القسط حينها من التثبت من الخبر عن اعتقال الداعية المقرب من النظام السعودي، وذلك منذ شهر فبراير بعد تغريدة له تعاطف فيها مع الداعية المعتقل عصام العويد. وقام البريك وعبر حسابه على تويتر بنشر تغريدة تضمنت ادعية لصالح النظام السعودي وذلك بعد نشر القسط لخبر اعتقاله، وقد تأكد اعتقاله لاحقاً، ثم خرج والتقى بولي العهد السعودي ثم تكرر الاعتقال والإفراج عنه وأغلق حسابه على تويتر، والذي كان يتابعه أكثر من مليون متابع.

وفي 7 مارس وردت أنباء للقسط عن اعتقال الدكتور كساب العتيبي المعارض السابق والمدافع حالياً عن النظام السعودي، وعاد العتيبي للتغريد بعد فترة من الغياب ليؤكد أنه غير معتقل. هذا وتأكدت القسط من وجود قضية مفتوحة لدى القضاء السعودي ضد العتيبي.

وفي 16 مارس حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة تعزيراً ضد الدكتور عوض القرني بغرامة مالية قدرها 100 ألف ريال ومنعه من الكتابة في تويتر وإغلاق حسابه، هذا وقد تم اعتقال الدكتور القرني في التاسع من سبتمبر 2017.

وفي 11 ابريل دعت القسط إلى تشكيل لجنة طارئة لمعالجة انتشار الأمراض المعدية في السجون وذلك بعد تقارير مؤكدة استلمتها القسط من داخل عدد من السجون، ودعت القسط إلى أخذ هذه المخاطر على محمل الجد، ودعت السلطات السعودية إلى تحمل المسؤولية وعدم التهاون في القيام بواجباتها وعدم تعريض حياة النزلاء والعاملين في السجون للخطر، ودعت إلى الشفافية والكشف للأهالي والنزلاء والمجتمع عن حقيقة خطورة الوضع، كما نبهت إلى أن التقارير الإعلامية الواردة من جهات غير مستقلة لا قيمة لها، وأن تقييم وضع السجون يجب أن يصدر من جهات محايدة مستقلة تقوم بعملها بشفافية وبعيداً عن ضغوط السلطات السعودية. وهذا ما لا يمكن حدوثه دون تحقق من مجتمع مدني حقيقي يقوم بهذه الواجبات. وكانت التقارير الواردة إلى القسط تفيد بازدياد كبير في انتشار الأمراض المعدية

في سجون المملكة العربية السعودية. وسبق أن أعدت القسط عدداً من التقارير والرسائل والفيديوهات لتغطية حالة السجون السعودية التي تتميز بالاكتظاظ الشديد وانتشار الأمراض المعدية والجريمة فيها. كما نشرت القسط سابقاً عن عدد من الحالات بما فيها حالات وفاة لأسباب مرضية أو جنائية، ومع هذا فإن السلطات السعودية لم تتخذ خطوات جادة لمعالجة هذه القضايا، سوى إعدادها لحمالات إعلامية لتلميع حال السجون السعودية. وقد أكدت تقارير القسط التي أعدها عدد من المراقبين على الأرض خلال شهر أبريل وجود حالات متكررة وانتشار كبير للأمراض المعدية وخاصة الدرن والجرب، وقد أصيب عدد من العاملين في السجون بأمراض معدية، بما في ذلك عدد من مقدمي وجبات الطعام في سجن مكة العام، كما تم تحويل عشرات الحالات في سجن مكة العام إلى العزل بعد اكتشاف عدد من حالات الإصابة بمرض الدرن، علماً بأن السجن يعاني من اكتظاظ شديد يساعد في انتشار الأمراض، وتكدس يصل إلى أن يتشارك النزلاء نفس الفراش، وأن ينام عشرات السجناء في الممرات وبين الأقسام. وقد ورد للقسط أن عدداً من الأهالي حاولوا جاهدين التواصل مع المسؤولين لضمان سلامة النزلاء، والكشف على جميع العنابر والأقسام المشتبهة ولكن دون جدوى، كما تم تشكيل لجنة من قبل إدارة السجون للتفتيش والتحقق من شكاوى الأهالي المتكررة، إلا أن اللجنة التي وصلت إلى سجن مكة لم تدخل إلى داخل العنابر، واكتفت بلقاء مسؤولي السجن، كما فعلت ذلك هيئة حقوق الإنسان. وبعد نداء القسط لتشكيل لجنة بشكل عاجل، وفي يوم 13 أبريل تأكد لدى القسط ازدياد في أعداد الإصابات وحالات وفاة جديدين في إصلاحية مكة بعد انتقال العدوى لهما، رحمهما الله.



وفي 14 أبريل تم اعتقال دينا علي في الفلبين من قبل قوات سعودية وتم اقتيادها للسعودية، ومصير دينا علي غير مؤكد حتى الآن وتضارب الأنباء حول وجودها في المعتقل أو خروجها وسفرها من جديد لدولة الكويت، كما تم اعتقال آلاء العنزي بسبب تضامنها مع دينا علي وحضورها للمطار عند عودة دينا من الفلبين، وتم الإفراج عن آلاء العنزي في 18 أبريل بعد سبعة أيام سجن من أجل تضامنها مع دينا علي.

في 16 أبريل، وبعد عام على اعتقال الناشطة نعيمة عبدالله المطرود الذي كان في 13 أبريل 2016، وبعد انتهاكات متعددة، مثلت المطرود في 16 أبريل 2017 أمام الجزائية المتخصصة بتهم تمس حقوقها المشروعة، وقد تم الحكم عليها من المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض بالسجن لمدة ستة أعوام، ومنعها من السفر لمدة ماثلة، بتهمة المشاركة في المسيرات السلمية في المنطقة الشرقية بين عامي 2011 و 2015.



وفي 18 ابريل، اعتقلت السلطات مريم العتيبي التي لجأت للسلطات لتشتكي العضل والتعنيف من أسرتها، وعوضاً عن إنصافها قامت السلطة بتأييد تعنيفها واعتقالها مرتين. وتم الإفراج عنها في 30 يوليو بعد اعتقال دام أكثر من ثلاثة أشهر. ثم تم الحكم عليها بعد ذلك من قبل المحكمة الجزائية بالرياض بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة العقوق، وبالسجن لمدة سنة وستة أشهر مع وقف التنفيذ بسبب تغريداتها في تويتر.

وفي يوم الأحد 23 أبريل 2017، 26 رجب 1438، حكمت السلطات السعودية بإعدام مضطرب عقلياً.



فقد حكم القاضي عبد العزيز الاحم القاضي بالمحكمة العامة في محافظة حفر الباطن بإعدام أحمد فريح الشمري، وذلك بعد اعتقاله قبل ثلاثة أعوام والعثور بحوزته على صور لمقاتلين مسلحين ذُون عليها عبارة (تنظيم الجزيرة العربية)، بالإضافة إلى صور تعود لأبي مصعب الزرقاوي وتركبي الدندني وعيسى العوشن، هذا بالإضافة إلى مقاطع مسجلة ومصورة ومكتوبة، فيها إساءات للذات الإلهية وللنبي محمد صلى الله عليه وسلم وابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها والصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه والمصحف الشريف. وقد أكدت

المحكمة حصولها على ثلاثة تقارير ورسائل وردت من مجمع الأمل للصحة النفسية بناء على طلب المحكمة، وأفاد التقرير الأول الصادر عن مجمع الأمل للصحة النفسية بالدمام في الثامن عشر من رمضان 1437 الموافق 23 يونيو 2016 بأن أحمد بن فريح الشمري مصاب باضطراب في الشخصية، مع اعتماده على تعاطي المخدرات، وأكد التقرير بأن لديه تاريخاً سابقاً لأعراض ذهانية عقلية، ثم عادت وأكدت اللجنة الطبية في رسالتها الثانية للمحكمة أن هذه الحالة تجعل المتهم يقدم على أعمال لا يدرك عواقبها، وفي رسالة ثالثة أكدت اللجنة الطبية أن الحالة التي يعانيها الشمري تتمثل في الاندفاعية وضعف الإرادة، كما أن تعاطي المواد المخدرة أعطى تأثيراً سلبياً إضافياً على المتهم.

كما أكد المتهم في جلسات القضاء أنه لا يذكر ما قام به، كما أنه لا يقره ولا ينكره، وأكد للقاضي أنه مريض نفسياً، وأنه يتعاطى المسكر والحبوب المخدرة والحشيش ولا يعرف عما قام به، فأصر القاضي على الحكم استناداً على اعترافات المتهم أحمد الشمري أمام لجنة التحقيق، وأحضر ثلاثة محققين للشهادة على اعترافات المتهم بالتكفير وبارتكاب إساءات

للمقدسات الدينية، فرد المتهم، بأنه اعترف بهذا نظراً لاستدراجهم له، ووعدهم له أنه إذا أقر على نفسه بذلك فإنهم سيفرجون عنه، فأقر للخلاص منهم وثقة بوعدهم، فنقضوا عهدهم. وأكدت القسط أن الجرائم التي ارتكبتها أحمد بن فريح الشمري، وقعت منه وهو في حالة عقلية لا تجيز إنزال العقوبة به، وهذا ما ثبت لدى المحكمة وقضاتها وفق التقارير والرسائل من مجمع الأمل بالدمام، ومماطلت المحكمة ومحاولة تجاهل التقارير وإرسال المراجعات للمجمع الطبي دليل إصرار على معاقبة المتهم. كما أكدت القسط أن حكم الإعدام بحق المرتد هو محل خلاف كبير بين المدارس الدينية، إلا أن السلطة السعودية تذهب إلى القول بإعدام المرتد، وتؤيد هذا القول، وتمنع غيره وتقصيه، وبهذا فإنه لا يقبل من السلطات السعودية أن تتخذ الدين كذريعة لتنفيذ اختياراتها وأحكامها. ورأت القسط في تناقض تصرفات المتهم أحمد الشمري، وحيازته على صور لمتشددين، مع إساءته للدين الإسلامي ورموزه، بالإضافة إلى التكفير الذي ورد من بين التهم لدى الشهود الثلاثة، وبالإضافة إلى قوله للقاضي عند سؤاله عن عمله فقال أنه لا يعمل ويقضي وقته في المنزل في محاورة ومناظرة من أسماهم الرافضة، وإساءته بذلك لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، كل ذلك يؤكد ما ذهبت إليه التقارير الطبية عن حالته النفسية والعقلية التي توجب إسقاط الحكم عنه. وأكدت القسط أن رفض المحكمة لأقوال المتهم في جلسة القضاء وتجاهلها، وأخذها بأقوال انتزعت منه تحت التهديد والوعود الباطلة، وكذلك تجاهلها للتقارير الطبية الواردة، كل ذلك يؤكد إصرار المحكمة على القتل، ويشكل دليلاً إضافياً واضحاً وهاماً على الانتهاكات والخروقات القانونية والشرعية في محاكم القضاء السعودي. ودعت القسط إلى التوقف التام عن انتزاع الأقوال، وعدم قبول أية أقوال منتزعة سواء تحت التعذيب أو التهديد أو بالتدليس والاستدراج، وألا يأخذ القاضي إلا بما ثبت لديه، باستقلال وحياد ونزاهة.



وفي 30 من إبريل بدأت زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب إلى السعودية والتي استمرت حتى الرابع من مايو، وقد رأى المقرر الخاص أن تعريف الإرهاب الوارد في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 وتمويله لا يمتثلان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن السلطات السعودية تستخدم الحرب على الإرهاب للحرب على الحرية كما سبق وأكدت القسط وأصدرت تقريراً مفصلاً عن الحرب على الحرية، ولم ينشر المقرر الخاص تقريره الكامل عن الزيارة حتى الربع الأول من هذا العام 2018.

وقد ذكر المقرر أن السلطات منعتة -وهو المفتش الدولي- من الدخول إلى عدد من الأماكن التي طلب زيارتها، كما منعتة من لقاء عدد من النشطاء الذين طلب اللقاء بهم، وانتقد المقرر

استخدام السلطات السعودية ذريعة الإرهاب لانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، وانتقد قانون مكافحة الإرهاب الذي يصنف العمل المدني والاحتجاج السلمي كأعمال إرهابية، وعلقت صحف سعودية بأن المقرر المعني بشؤون الإرهاب لا يعرف تحديداً ما الذي يعنيه الإرهاب.

وفي 10 مايو تأكد وقوع عدد من الضحايا في بلدة العوامية بعد عمليات دهم قامت بها السلطات السعودية، وتركزت العمليات في حي المسورة ومحيطه وطالت أماكن مختلفة ومتفرقة في بلدة العوامية، وقد تأكد وقوع عدد من القتلى والجرحى بينهم مدنيون، وقد استخدمت السلطات السعودية موقع نادي الترجي الرياضي ومدينة الأمير نايف الرياضية ككثكنات عسكرية ونقاط تحرك للعمليات من القطيف.



وتم تهجير عدد من السكان ولحق دمار كبير بالمنازل والممتلكات، ولم تنتهِ العملية إلا في شهر أغسطس، أي بعد مرور قرابة خمسة أشهر على بدايتها.



وقد ورد للقسط وانتشر على الانترنت عدد من الصور ومقاطع الفيديو التي تبين حجم الأضرار التي لحقت بالمنازل والممتلكات جراء العملية.

ي 17 مايو تأكد للقسط تعرض عدد من سجناء سجن بريدة للضرب والتعذيب والعزل الانفرادي وذلك بعد نشرهم لمقاطع فيديو يشكون فيها سوء المعاملة.



وتحدث السجناء عن السوق السوداء داخل السجون، وطريقة السلطات السعودية في إدخال الممنوعات إلى داخل السجون ومن ثم مصادرتها لاحقاً، وتحدثوا عن الضرب والتعذيب والإهانة التي يتعرضون لها، وانعدام سبل التواصل مع الجهات العليا أو تسجيل شكاوى ضد المنتهكين، وتحدثوا عن انعدام حقوق الإنسان، وعدم رؤيتهم لأي من الجهات الحكومية أو شبه الحكومية التي تدعي السلطات أنها تختص في حقوق الإنسان، كما تحدثوا عن الإشكال الإداري المتمثل في فقدان الوثائق والمستندات، والمصاعب الأخرى التي يتعرضون لها كانقطاع الماء وعدم وصول ملابسهم وحاجياتهم الخاصة بهم. بالإضافة إلى الإشكال الصحي والقصور في تأمين العلاج، كما تحدث أحدهم عن حرمانه من زيارة والدته المصابة بالجلطة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المقاطع تم تسجيلها في ذات الفترة التي كان فيها المقرر الدولي الخاص المعني بشؤون الإرهاب وحقوق الإنسان في زيارة إلى السعودية. وفي حدث آخر، علمت القسط عن وفاة السجين ع. م. ح في شعبة سجن بريدة، كما علمت القسط عن التحقيق مع عدد من السجناء بعد نشر القسط بياناً لها عن انتشار مرض الدرن والبلاغات التي قدمت نتيجة ذلك والزيارات التي حدثت في السجون وتقاعس السلطات عن مكافحته وحماية السجناء. وقد أكدت القسط في تقارير سابقة لها أن السجون السعودية تعج بالجرائم والمخدرات والتعذيب وسوء المعاملة ونقص الرعاية الصحية وسوء الإدارة، كما نشرت القسط سابقاً عن وفاة عدد من السجناء نتيجة لسوء الإدارة التي أدت لمضاربات راح ضحيتها أبرياء، أو نتيجة الأمراض والنقص في الرعاية الصحية، ونشرت كذلك عن الإشكال الإداري الذي راح ضحيته

سجناء يقضون فترات تتجاوز محكومياتهم بسبب ما تدعي السلطات بأنه فقدان لأوراقهم، وكذلك عن الفساد والرشاوى والمبالغ التي يتم ابتزاز السجناء بها سواء في أسعار الممنوعات المهربة أو في أسعار المواد المصروفة، أو المبالغ التي تطلب من أجل الحصول على بعض الخدمات والحقوق. وترى القسط أن استهداف السجناء بالضرب والتعذيب ونقلهم للسجون الانفرادية بسبب تسجيلهم ونشرهم لمقاطع يؤكدون فيها على معاناتهم لهو دليل إضافي يضاف إلى دلالة رفض السلطات السماح للمقرر الخاص لشؤون الإرهاب وحقوق الإنسان بزيارة بعض السجون، ويضاف إلى عدد من الشهادات التي وثقتها القسط وغيرها ويتم نشرها من حين لآخر عن سوء حال السجون السعودية، وعدم جدية السلطات السعودية في حماية حياة وكرامة السجناء، وحرصها على تحسين بعض العنابر ليتم تخصيصها كسجون نموذجية للزائرين الذين لا يعرفون الهدف من الزيارة للسجون، ويقولون أن تحدد لهم السلطات الزمان والمكان لزيارة السجون، ليكتبوا عن تلك السجون المعدة لمثل هذه الزيارات دون أن يعرفوا ما الذي يجري في الحقيقة في أقبية السجون. كما أكدت القسط أن الرصد والتوثيق لم يعد حكراً على النشاط، فهذا العمل الذي قام به السجناء هو عمل يصب في دعم وحماية حقوق الإنسان، فانعدام حرية العمل الحقوقي والمدني في الداخل جعل السجناء وضحايا الانتهاكات هم أنفسهم من يوثق وينشر ما يتعرضون له من انتهاكات وذلك في خطوة رائدة ومتقدمة.



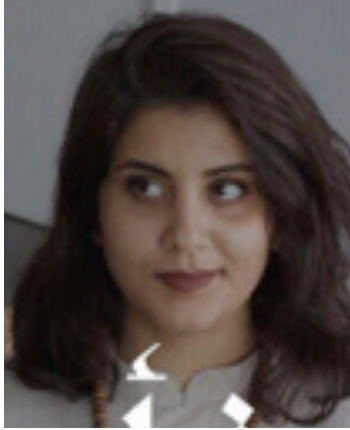
وفي 24 مايو أكدت الناشطة مها القحطاني زوجة الدكتور محمد بن فهد القحطاني عضو جمعية حسم دخول زوجها للعزل الانفرادي كإمعان في عقابه، إلا أنه أعيد إلى السجن العام في اليوم التالي لنشر زوجته خبر عزله. ويذكر أن القحطاني عضو مؤسس في جمعية حسم، وقد حكم عليه في 9 مارس 2013 من المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض بالسجن أحد عشر عاماً، والمنع من السفر لمدة مماثلة، بالإضافة إلى الحكم بحل الجمعية.



وفي 25 مايو حكمت الجزائية المتخصصة بسجن إبراهيم السكران خمسة أعوام بتهم متعلقة بتغريدات اعتبرت إساءة إلى رؤساء دول عربية وخليجية (مصر والإمارات).



وفي 24 مايو اعتقلت سلطات قطر الناشط البارز محمد العتيبي وسلمته للسعودية بعد حصوله على لجوء في النرويج. وفي 25 يناير أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض حكماً على العتيبي بالسجن أربعة عشر عاماً تعزيراً، منها خمس سنوات بتهم تتعلق بالجرائم المعلوماتية، كما تم الحكم على الناشط عبد الله العطوي بالسجن سبع سنوات بتهمة تأسيس جمعية حقوقية.



في 4 يونيو تم توقيف لجين الهذلول في تمام الساعة الثالثة مساءً بتوقيت مكة، حيث قامت السلطات السعودية باحتجاز الهذلول في مطار الدمام عند وصولها من خارج البلاد، وتم الإفراج عنها في يوم 7 يونيو بعد أربعة أيام من السجن واستمر التضيق على الناشطة الهذلول بهدف إيقاف نشاطها في دعم حقوق الإنسان.

في 20 يونيو أطلق نشطاء سعوديون حملة لتوضيح مواقفهم الداعمة لحقوق الإنسان، وأسفرت الحملة عن عشرات الآلاف من التغريدات وملايين المتابعات للوسم # لهذا_ندافع_عن_الحقوق



في 11 يوليو أطلق مغردون وسم #استباحة_حرمات_ودماء_الرويس استنكاراً لتجاوزات السلطات السعودية في حي الرويس بجدة، وذلك إثر حملات إزالة منازل مخالفة للأنظمة كما تقول السلطات، وتخلل الحملة تهجير من المنازل وقطع للكهرباء وضرب واعتقالات للمحتجين بالإضافة إلى تدمير الممتلكات.

في 11 يوليو قامت السلطات بإعدام أربعة أشخاص اتهمتهم بالإرهاب وتقويض الأمن في المنطقة الشرقية، وأكدت القسط أن إعدام الأربعة جاء تعزيراً وليس قصاصاً، كما أكدت أن أحدهم على الأقل قال للمحكمة أنه اعترف تحت التعذيب، إلا أن المحكمة مضت قدماً في الحكم.

في 21 يوليو صدر حكم بسجن د. حسن فرحان المالكي لمدة 3 أشهر، وتغريمه 50 ألف ريال بالإضافة لإغلاق حسابه في تويتر، الدكتور المالكي اعتقل في 11 سبتمبر 2017، ومنعت عنه الزيارة والاتصال في الأيام الأولى من اعتقاله.

وفي 8 أغسطس أصدرت الجزائية المتخصصة حكماً بالسجن ثلاثة أعوام ضد الشاب عمر الحامد بسبب فيديو نشره طالب فيه بإطلاق سراح معتقلي الرأي، وعمر هو ابن شقيق ثلاثة من المعتقلين وهم الدكتور عبدالله الحامد والدكتور عبدالرحمن الحامد وعيسى الحامد، وهم جميعاً أعضاء في جمعية حسم.



في 14 أغسطس انتهت محاكمات حسم بأحكام بالسجن والمنع من السفر وغرامات مالية ومنع من الكتابة، وانتهت المحاكمات بقرابة 200 عام من السجن والمنع من السفر فضلاً عن عقوبات أخرى وعقوبات طالت مؤيدي حسم.

في 17 أغسطس تم نقل حامد الفهمي مع الناشطين عصام كوشك وعيسى النخيفي من سجن مكة العام إلى سجن الملز بالرياض استعداداً لمحاكمتهم في الجزائية المتخصصة.



في 29 أغسطس وقعت القسط رسالة مشتركة مع 58 منظمة بضرورة تحقيق دولي مستقل حول اليمن، ودعت المنظمات إلى دعم إنشاء فريق تحقيق دولي مستقل في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الجارية في اليمن منذ بداية الصراع الحالي. وأكدت المنظمات أن اليمن يواجه حالياً أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يعيش ما لا يقل عن 7 ملايين شخص على حافة المجاعة ويعاني مئات الآلاف من الكوليرا.

هذه الأزمة هي من صنع الإنسان، حيث تزيد الحرب الوضع الإنساني سوءاً في أفقر بلد في الشرق الأوسط، ويمنع طرفا النزاع وصول المساعدات الإنسانية. كما قال رئيس "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" في ختام زيارته لليمن في يوليو/تموز 2017: "ما لم تُبد الأطراف المتحاربة مزيداً من الاحترام لقوانين الحرب، أخشى ما أخشاه أن نتوقع انتشار المزيد من الأوبئة في المستقبل". فمنذ مارس 2015، قُتل 5021 مدنياً وأصيب ما لا يقل عن 8588 شخصاً في النزاع بحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ها وقد استمرت الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على يد طرفي النزاع دون محاسبة. كما شن التحالف بقيادة السعودية عشرات الضربات الجوية غير القانونية التي قد ترقى إلى جرائم حرب وأدت إلى قتل آلاف المدنيين وأصابت المدارس والمستشفيات والأسواق والمنازل. كما استخدمت جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية للرئيس الراحل علي عبد الله صالح الأسلحة عشوائياً في المناطق المأهولة بالسكان في اليمن وجنوب السعودية، واستخدمت أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في مدن مثل تعز وعدن مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات في هجمات قد ترقى إلى جرائم حرب. وارتكب الجانبان مضايقات واعتقالات وإخفاءات قسرية ضد الناشطين والحقوقيين والصحفيين اليمنيين،

مما قلص الفضاء المُتاح لعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع أنحاء البلاد. هذا ويذكر أن عدد "المفقودين" أخذ في الازدياد. فلم تتوانَ الكثير من أطراف الحرب عن ممارسة الاعتقال والإخفاء القسري، فقد قامت قوات الحوثي وصالح والقوات التابعة لحكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والإمارات والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات بالاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المئات وحرمت أقاربهم من الوصول إليهم، وحتى من الوصول لمعلومات عن مصير المحتجزين.

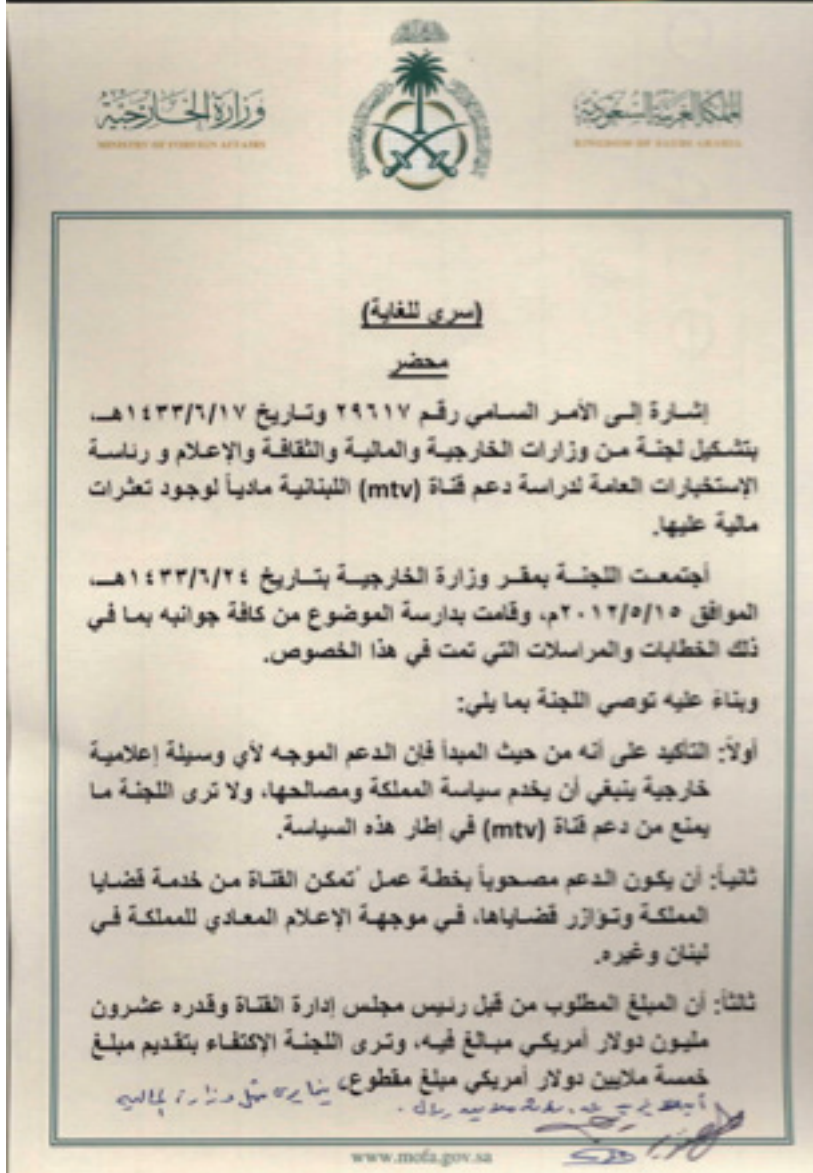
ومن الجدير بالذكر أن أطراف النزاع تجند الأطفال وتنشرهم كجنود للقتال. كما استخدم الطرفان أسلحة محظورة على نطاق واسع قد تُعرّض المدنيين للخطر بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع. حيث استخدم التحالف بقيادة السعودية 7 أنواع على الأقل من الذخائر العنقودية، ووضعت قوات الحوثي-صالح الألغام المضادة للأفراد في عدد من المحافظات اليمنية. وفي سبتمبر/أيلول 2015، دعا مجلس حقوق الإنسان الحكومة اليمنية، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى "ضمان التحقيق الفعال، بغية إنهاء الإفلات من العقاب، في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي".

وفي سبتمبر 2016، عزز المجلس ولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان وطلب من المفوض السامي "تخصيص خبراء دوليين إضافيين في حقوق الإنسان للمفوضية السامية في اليمن لإتمام التحقيقات التي تجريها اللجنة الوطنية، مع الحفاظ على المعلومات وتقصي الحقائق وظروف الانتهاكات المفترضة". وبالرغم من سعي قرار 2016 إلى تعزيز وجود المفوضية في اليمن فإن تحقيق ذلك كان صعباً عملياً. فقد رفض جانب الحوثي-صالح علناً التعاون مع اللجنة الوطنية اليمنية أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصفتها مخولة بتنفيذ القرار.

وفي مارس 2017 أعرب نائب المفوض السامي عن قلقه بشأن اللجنة الوطنية، مشيراً إلى أنها فشلت في "الامتثال لمعايير المنهجية والنزاهة المعترف بها دولياً"، و"لم توضح بعد كيف يمكن لعملها أن يُيسّر آليات المساءلة الملائمة". كما فشلت آلية التحقيق التابعة للتحالف بقيادة السعودية في إجراء تحقيقات موثوقة في الانتهاكات المزعومة. وأثار التحالف شكوكاً في التزامه المفترض بالمساءلة مع استمراره في الإنكار الشامل للانتهاكات والتجاوزات التي وثقها عدد من المصادر الموثوقة. كما هددت السعودية في العام الماضي بسحب التمويل من برامج أممية هامة إذا لم يُزل الأمين العام التحالف من "قائمة العار" السنوية المتعلقة بالانتهاكات ضد الأطفال. ويدعو المفوض السامي منذ عامين إلى إجراء تحقيق دولي مستقل، وهو مستمر في ذلك. هذا ولا يمكن لضحايا الانتهاكات في اليمن الانتظار أطول لإجراء تحقيقات موثوقة في الانتهاكات الجسيمة الجارية.

ولذلك ندعو مجلس حقوق الإنسان لإنشاء فريق دولي مستقل خلال دورته الـ 36 للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن. وينبغي أن تكون للمحققين صلاحية تقصي الحقائق والملابسات وجمع الأدلة وتوضيح المسؤولية عن الانتهاكات المحتملة وانتهاكات القانون الدولي لحقوق

الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بُغية وضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة. ودعت المنظمات إلى دعم إنشاء المجلس لفريق التحقيق هذا خلال الدورة المقبلة.



في 29 أغسطس نشرت القسط وثائقاً من ويكيليكس ومصادر أخرى توضح كيف تحافظ السلطات على سمعتها عالمياً، وتتصدى لحرية التعبير، حيث تلجئ إلى طرق ثلاثة في حربها على حرية التعبير خارجياً، وذلك عبر التحديد والاحتواء والمواجهة، فالتحديد هو الخطوة الأولى التي تتخذها السلطات السعودية تجاه الإعلام الذي ينتقدها، وقد ورد هذا المصطلح مرات كثيرة في وثائق ويكيليكس بقصد تحييد الإعلاميين أو الصحفيين الذين يصعب شراء صمتهم أو تعاونهم. حيث لا يكون الهدف تغيير مواقفهم لتكون داعمة للسلطات، ولكن للتوقف عن نشر نقدهم

لها. وتبذل وزارة الخارجية السعودية جهداً كبيراً لمتابعة ما ينشر عن السعودية، وتجتهد السفارات السعودية حول العالم للعب دور هام للحفاظ على الصورة الدعائية مستخدمين بذلك درايتهم بالمنافذ التي يمكن من خلالها مراقبة المنشورات وتقديم المقترحات. أما الاحتواء فلا يهدف إلى إصمات وتحييد المستهدف فحسب، بل إلى دفعه للمديح والثناء على السلطات السعودية ومهاجمة من يقوم بانتقادها، ففي العام 2012 دعمت السلطات السعودية الشبكة اللبنانية المتعثرة MTV التي أسسها ميشيل المر، وأقذتها بمليوني دولار أمريكي، بتصريح من الملك السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز، وذلك لتقوم الشبكة بدور أسمى "دعم سياسات

المملكة ومصالحها، وتؤازر قضاياها". كما أوضحت وثائق ويكيليكس أنه بعد سقوط مبارك وفي أوج الربيع العربي شعرت السلطات السعودية أن الإعلام بدأ يدار بواسطة الرأي العام ولا يقود الرأي العام كما كان. حينها سارعت السلطات السعودية إلى تقديم الدعم لعدد من الفضائيات وحثت وزارة الإعلام على تقديم الدعم المالي لبعض الفضائيات والمدراء وتعزيز علاقاتهم بالسعودية. وفي نهج آخر تتبعه السلطات السعودية فإنها تقوم بشراء اشتراكات كبيرة في عدد من الوسائل الإعلامية، حيث تم دفع اشتراكات بقيمة 36000 دولار في صحيفتين كنديتين عربيتين، وذلك لضمان الدفاع عن مواقف المملكة تجاه الإعلام المعادي في تورنتو. كما أن نهج شراء الاشتراكات بمبالغ باهظة وأرقام كبيرة قد تكرر في عدد من الدول الأخرى كالكويت والأردن والإمارات وغيرها.

أما عندما لا ينجح التحييد ولا الاحتواء، فإن السلطات السعودية تذهب إلى النهج الثالث وهو المواجهة، فعلى سبيل المثال في العام 2010 عندما لم تنجح السعودية في إيقاف فضائية العالم الإيرانية قامت باستخدام اشتراكها في القمر الصناعي لإيقاف بث الإذاعة الإيرانية، ومارست أدوار مشابهة مع فضائيات أخرى، كفضائية الجزيرة الأشهر عربياً، فالفضائية القطرية وجدت نفسها في وسط الأزمة الخليجية 2017 والتي نشبت بين السعودية وقطر. وطالبت السعودية وحلفاؤها بإغلاق قناة الجزيرة التي أيدت موقف قطر وضمنت له مواقف دولية مؤيدة، واعتبرت السعودية وحلفاؤها قناة الجزيرة منبراً قطعياً يروج للرؤية القطرية المناهضة لمواقفهم، ليضاف هذا إلى سجل مناهضة حرية التعبير عن الرأي.

وأظهرت هذه التسريبات بوضوح الكم الذي تدفعه السلطات السعودية من أموال وجهود دبلوماسية لتضليل الرأي العام الخارجي والتحكم بما يقال عن السعودية، وقد ذكرت القسط وفي مناسبات متعددة وجود تجاهل دولي لانتهاكات السلطات السعودية المتكررة لحقوق الإنسان، وتشدد السلطات في مقاومة حرية التعبير للمواطنين، ومحاكمة عدد من الناشطين بتهمة "تشويه سمعة المملكة"، ويتضح الآن محاربتها لحرية التعبير وخوفها منها على الجانبين الداخلي والخارجي، وتجاوزها بشدة لأي احترام للحقوق الأساسية للإنسان. وتذكر القسط السلطات السعودية أنه يجب عليها احترام حقوق الإنسان وإيقاف هذه الحملات الممنهجة داخلياً وخارجياً والتي تعد حرباً على حرية التعبير.



في 10 سبتمبر تأكد للقسط خبر اعتقال الدكتور سلمان العودة بسبب تغريدة له اعتبرتها السلطات فرحاً بما ظنه تصالحاً خليجياً، وحمداً لله على انتهاء الأزمة الخليجية. وبقي الدكتور العودة مخفى قسرياً ولم يسمح له بالاتصال أو الزيارة إلا بعد حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تسأل عن صحة الدكتور العودة وذلك بعد أن قال شهود للقسط أنهم رأوه في المستشفى. واضطرت هذه الحملة السلطات السعودية أن تفصح عن حال

العودة، ونشرت السلطات مقالاً عن صحته عن طريق مندوبين للسلطة زاروه في المعتقل، وأكدوا ذهابه للمستشفى بسبب ارتفاع في ضغط الدم من السجن، وبعد ذلك تم السماح لأسرته بزيارته.

ثم توالى الاعتقالات في شهر سبتمبر وطالت شخصيات حقوقية وإصلاحية بالإضافة إلى كتاب وصحفيين ودعاة وإعلاميين، وتأكد للقسط بعض الأسماء ولازال بعضها شبه مؤكد ولكنه لم يؤكد بشكل قاطع نظراً لسياسة التخويف التي تنتهجها السلطات، حيث تم اعتقال الدكتور خالد العودة شقيق الدكتور سلمان العودة بسبب نشره خبر اعتقال أخيه، وتم اعتقال العباس بن حسن فرحان المالكي أيضاً بسبب نشره خبر اعتقال والده، وكان ممن تأكد اعتقالهم في شهر سبتمبر كل من الناشطين الحقوقيين عيسى الحامد وعبد العزيز الشبيلي، وهما آخر عضوين في جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)، وكذلك الدكتور مصطفى الحسن الذي أفرج عنه في 20 فبراير 2018 بسبب حالته الصحية، والاقتصادي عصام الزامل، والکاتب الإصلاحي عبد الله المالكي، والدكتور عوض القرني الذي حرم الزيارة والاتصال أيضاً لفترة من الزمن، وتمت زيارته أيضاً من قبل الوفد الحكومي، وتم التأكيد على خسارته 25 كيلوغراماً من وزنه، وفي الجدول المرفق في الصفحة (51) بعض الأسماء التي تم اعتقالها في حملة طالت المئات من بين شخصيات مؤثرة وأمرأ ومسؤولين وتجار.



في 26 سبتمبر وبعد ضغوط مجتمعية وحقوقية عريضة، رفعت السلطات السعودية حظرها عن قيادة المرأة للسيارة وقامت بالسماح بقيادة المرأة للسيارة استجابة للضغوط، وسيتم تطبيق القرارات في منتصف العام 2018.

في 2 نوفمبر وردت أنباء للقسط تفيد بوفاة السجين ملهي الحنبشي بعد تعذيبه في سجون جيزان، ودخوله إضراباً تجاهلته السلطات. ودعت القسط لفتح تحقيق عاجل في الأمر إلا أنه لم يصدر أي تحرك من قبل السلطات.

في 9 نوفمبر قادت السلطات السعودية حملة مدامات وتفتيش طالت عدداً من منازل ومكاتب ومزارع الإصلاحيين، وكان من بينهم الدكتور سلمان العودة وآخرون.

في 1 نوفمبر أصدرت السلطات السعودية النظام الجديد لمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر في 1439-2-12 الموافق الأول من نوفمبر 2017، وقامت القسط بدراسته ومقارنته مع النظام السابق، وخلصت القسط إلى أنه يحمل نفس العيوب السابقة، وجاء استمراراً لنهج النظام السابق الصادر في 1435-2-24 الموافق 27 ديسمبر 2013 والمكون من 41 مادة. مع إضافة فصل خاص بالعقوبات يحتوي على 27 مادة للنظام الجديد المكون إجمالاً من 96 مادة. (المزيد في فقرة الحرب على الإرهاب صفحة 27)

في 30 من نوفمبر دعا خبراء الأمم المتحدة إلى الإفراج عن المعتقل جابر العمري وأدانوا استتفحال الاحتجاز التعسفي في المملكة.

في 12 ديسمبر خرج من السجن بالرياض القاضي والمحامي السابق سليمان الرشودي البالغ من العمر 82 عاماً، وذلك بعد 5 أعوام في المعتقل من أجل رأي. الرشودي من مواليد العام 1366هـ - 1937 م ودخل المعتقل في المرة الأخيرة في 12 نوفمبر 2012، وذلك بعد ساعات من محاضرة ألقاها عن عدم حرمة المظاهرات في الإسلام. وكان قد تم الحكم على الرشودي بالسجن 15 عاماً وبالمنع من السفر لـ 15 عاماً أيضاً.

في 23 ديسمبر، شكى محمد بن دليم القحطاني سوء الغذاء والأوضاع الصحية في المعتقل. هذا ويعاني بن دليم من مشاكل في القلب، وشكا مؤخراً من تسارع ضربات القلب دون إبداء أي مراعاة لوضعه الصحي.

الحرب على الإرهاب:

تعتمد السلطات السعودية للخلط بين حرية التعبير عن الرأي بالطرق السلمية والمشروعة والإرهاب، وتستغل ما تسميه حرباً على الإرهاب للحرب على الحرية، ولإصمات المجتمع، وقد أصدرت القسط تقريراً مفصلاً بذلك اسمته «حرب على الحرية باسم الحرب على الإرهاب»، وتدرج السلطات العمل السياسي والحقوقى ضمن تعريفها للإرهاب وفق قانون مكافحة الإرهاب، وتحاكم نشطاء سياسيين وحقوقيين في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض والتي تم إنشاؤها لقضايا العنف، فحاكمت فيها جميع أعضاء حسم، ووليد أبو الخير، وماجد نذير، وأعضاء جمعية الاتحاد.

وفي 1 نوفمبر أصدرت السلطات السعودية النظام الجديد لمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر في 1439-2-12 الموافق الأول من نوفمبر 2017، وقامت القسط بدراسته ومقارنته مع النظام السابق، وخلصت القسط إلى أنه يحمل نفس العيوب السابقة، وجاء استمراراً لنهج النظام السابق الصادر في 1435-2-24 الموافق 27 ديسمبر 2013 والمكون من 41 مادة. مع إضافة فصل خاص بالعقوبات يحتوي على 27 مادة للنظام الجديد المكون إجمالاً من 96 مادة. واحتوى النظام على مواد تفرض قيوداً على الحريات الأساسية، وتمت صياغة مواد عبارات عامة وفضفاضة وغير محددة بصورة دقيقة، مما يفقدها الصفة القانونية التي تستلزم أن تكون المواد دقيقةً ومحددةً ولا تمس حقوق الإنسان.

إلا أن مواد النظام جاءت مقيدةً لحرية التعبير عن الرأي، ومجرّمةً لأفعال لا ترتبط بالإرهاب، وتعطي الفرصة لجهاز أمن الدولة والنيابة العامة لإساءة استعمال هذا النظام وتمكنهم من استغلاله وتطبيقه على أعمال لا تنسم بالعنف والخطورة، وهو ما يطلق يدها في استهداف النشاط وتقييد المعارضين السلميين والإصلاحيين، وكل صاحب رأي يختلف عن رأي السلطات، وهذا ما حصل فعلاً منذ صدور نظام مكافحة الإرهاب، ابتداءً بمحاكمة المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير وإلى الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان عبد العزيز الشبيلي. وكان الواجب ألا يتم توسيع صلاحيات رئاسة أمن الدولة على حساب الرقابة القضائية، وأن يتم احترام الإجراءات القانونية، وأن لا يتم تجاوز شروط ومعايير المحاكمات العادلة، بالإضافة إلى حفظ حقوق المشتبه بهم في إجراءات القبض والتفتيش ومكان الاحتجاز وعدم تعريضهم لسوء المعاملة والتعذيب وضمان حقهم بالاستعانة بمحامٍ وحقهم في مواجهة الشهود وسرعة عرضهم على القضاء.

وقد جاء تعريف الجريمة الإرهابية في الفصل الأول من النظام واسعاً وغامضاً مما يسهل تكيف أي عملٍ سلمي على أنه جريمة إرهابية، وفي التعريف إخفاق قانوني غير مبرر باستخدام مصطلحات لها أكثر من دلالة كـ “الإخلال بالنظام العام” و “زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة” و “تعريض وحدتها الوطنية للخطر” و “تعطيل النظام الأساسي للحكم”. ولم يشترط ارتباط تلك التصرفات بأي عمل عنفي مما قد يشمل بوضوح الأعمال السلمية. وحُذف من التعريف فقرة “الإساءة إلى سمعة الدولة ومكانتها” والتي كانت موجودة في النظام

السابق، وهذه إحدى التعديلات الإيجابية، إلا أن النظام وللأسف عاد في أول مادة في الفصل الخاص بالعقوبات وهي المادة 30 ليصنف "وصف الملك وولي العهد بأي وصفٍ يطعن في الدين والعدالة" كجريمة إرهابية.

كما نصت المادة الثالثة أيضاً على تجريم جملة من الأعمال التي قد لا تكون عنفية بالضرورة، كـ "تغيير نظام الحكم وتعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه ..." حيث لا يمكن اعتبارها أعمالاً إرهابية لعدم اتسامها بالعنف، ولم يشترط النظام أن "يقوم المتهم باستخدام وسائل مادية مميتة أو خطيرة، أو اتخاذ رهائن" وهي الأفعال التي قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب أنها الأركان المركزية لأي عمل إرهابي.

كما تثير المادة العاشرة القلق على حرية التنقل وضمان إجراءات العدالة حيث أنها تمنح رئاسة أمن الدولة سلطة المنع من السفر مع عدم إبلاغ الممنوع عن السفر بما اتخذ بحقه من إجراءات. وأعطت المادة الخامسة عشرة رجال الضبط الجنائي أو العسكريين تصريحاً باستعمال القوة وفق ضوابط يحددها النظام إلا أنها لم تذكر هذه الضوابط. أما المادة التاسعة عشرة فقد جعلت مدة التوقيف بدون سقف أعلى، لتمتد مدة التوقيف إلى اثني عشر شهراً بسلطة النيابة العامة، وللنيابة الرفع للمحكمة المختصة للتمديد دون تحديد المدة الأعلى، وذلك في تجاوز صريح لمعايير المحاكمة العادلة التي تشترط سرعة مثول المتهم أمام القضاء. ويسمح النظام باحتجاز المشتبه بهم لمدة طويلة في الحبس الانفرادي مما يشكل غطاءً لعمليات التعذيب وسوء المعاملة وهو ما يتعارض مع الالتزامات القانونية للمملكة ومنها على وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والتي انضمت لها المملكة عام 1997. كما تحرم المادة العشرون المعتقل من الاستعانة بمحامٍ أو وكيل في انتهاك صارخ لا يمكن تبريره بأي مبرر، وهذا الإجراء يؤدي بالضرورة إلى حرمان المعتقل من أي وسيلة للطعن في شرعية احتجازه.

واشتملت المادة السابعة والعشرون على انتهاكٍ لحق المتهم في مواجهة الشهود ومناقشة الخبراء، فبالإضافة إلى كون ذلك حقاً ثابتاً للمتهم فهو أيضاً يتعارض مع ما ذهب إليه المجلس الأعلى للقضاء في خطابه رقم 1361 بتاريخ 1439-1-29 المتضمن "إن من حق المشهود عليه معرفة الشاهد حتى يتبين ما يخل بعدالته إن وجد، كما هو مقرر شرعاً"، كما يعاقب النظام بالقتل في جرائم ما دون القتل، فقد جاء في المادتين الأربعين والواحدة والأربعين «للمحكمة أن تحكم بالقتل» لـ "كل من خطف شخصاً أو احتجزه أو هدد بذلك تنفيذاً لجريمة إرهابية" وكذلك "كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل العام أو هدد بذلك تنفيذاً لجريمة إرهابية"، متى ما اقترن أي من تلك الأفعال باستعمال أو إشهار أي من الأسلحة أو المتفجرات. كما لم ينص النظام على منع التعذيب بصورة واضحة وصريحة. وبهذا فإن القسط تؤكد أن هذا النظام معيبٌ ولا يصح أن يكون وثيقة قانونية، لما احتواه من غموض وعدم تحديد في عددٍ من مواده، ولنقص معيبٍ في عدد آخر من مواده كالمادة الخامسة

عشرة التي لم تحدد ضوابط استخدام القوة أثناء عمليات إلقاء القبض، وكذلك كون النظام يسمح للسلطات باستخدامه لقمع الحريات ومنع الناس من التعبير عن آرائهم، وهذا ما حدث بالفعل مع نسخته السابقة التي حوكم بموجبها نشطاء حقوق إنسان، كما أدخل النظام الجديد في تعريف الإرهاب أعمالاً مدنية سلمية كمحاولة ثني السلطات عن اتخاذ قرار أو انتقاد الملك وولي عهده، والأدهى من ذلك أن يعرف النظام الإرهاب بأعمال غير عنفية، ويجيز القتل في جرائم لم تصل للقتل. وتدعو القسط السلطات إلى احترام الحقوق والحريات، وتؤكد على مقالته المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بـ "أن تعريف الإرهاب لا يمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان" و "أن على السلطات السعودية ألا تستخدم الحرب على الإرهاب لقمع حرية التعبير عن الرأي".

المدافعون عن حقوق الإنسان

يتضح أن عدد كبير من المعتقلين السياسيين في السعودية هم معتقلي رأي، وعدد كبير منهم تم اعتقالهم ضمن ماتسميه السلطات السعودية بالحرب على الإرهاب، بينما أن كثير منهم تم اعتقالهم من أجل آراء سياسية أو آراء دينية بعيدة عن العنف، وفي كثير من الأحيان من أجل مطالب إصلاحية ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وتتم محاكمتهم في المحكمة الجزائية المتخصصة وهي محكمة غير مستقلة وغير شرعية وأسست للنظر في قضايا الإرهاب، كما يتم إدانة معظمهم وفق قانون مكافحة الإرهاب.

وتقريباً يقبع العدد الأكبر من نشطاء حقوق الإنسان في السجون، أو أنهم في إجراءات المحاكمة، أو تحت التضييق الشديد، وضحايا حملة لا هوادة فيها ضد أي نقد لانتهاكات السلطات، ليتبين أن حملات السلطات السعودية هي ضد كل شكل من أشكال المعارضة مهما كانت سلمية، وكذلك ضد حرية التعبير عن الرأي.

السجون السعودية¹

تعاني السجون السعودية من التكدس وانتشار الجريمة والمخدرات والإهمال الطبي والإداري وهذه السمة الأبرز في معظم السجون السعودية، وقد سجلت القسط عدد من الأحداث خلال العام 2017 لعل أبرزها تعذيب عدد من السجناء بسبب نشر مقاطع فيديو، علمت القسط عن تحويل عدد من السجناء إلى الحبس الانفرادي وتعرضهم للضرب والتعذيب بعد تسجيل ونشر مقاطع فيديو عن ما شاهدوه في داخل السجون.

تحدث السجناء عن السوق السوداء داخل السجون، وطريقة السلطات السعودية في إدخال الممنوعات إلى داخل السجون ومن ثم مصادرتها لاحقاً، وتحدثوا عن الضرب والتعذيب والإهانة التي يتعرضون لها، وانعدام سبل التواصل مع الجهات العليا أو تسجيل شكاوى ضد المنتهكين، وتحدثوا عن انعدام حقوق الإنسان، وعدم رؤيتهم لأي من الجهات الحكومية أو شبه الحكومية التي تدعي السلطات أنها تختص في حقوق الإنسان، وتحدثوا عن الإشكال الإداري المتمثل في فقدان الوثائق والمستندات، والمصاعب الأخرى التي يتعرضون لها، كانهقطاع الماء، وعدم وصول ملابسهم وحاجياتهم الخاصة بهم، وكذلك وعن الإشكال الصحي والقصور في تأمين العلاج، وتحدث أحدهم عن حرمانه من زيارة والدته المصابة بالجلطة.

كما أن هذه المقاطع تم تسجيلها في ذات الفترة التي كان فيها المقرر الدولي الخاص المعني بشؤون الإرهاب وحقوق الإنسان في زيارة إلى السعودية، وقد ذكر المقرر أن السلطات منعتة -وهو المفتش الدولي- من الدخول إلى عدد من الأماكن التي طلب زيارتها، كما منعتة من لقاء عدد من النشطاء الذين طلب اللقاء بهم، وانتقد المقرر استخدام السلطات السعودية ذريعة الإرهاب لانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، وانتقد قانون مكافحة الإرهاب الذي يصنف العمل المدني والاحتجاج السلمي بأنه عمل إرهابي، وعلقت صحف سعودية بأن المقرر المعني بشؤون الإرهاب لا يعرف تحديداً ما الذي يعنيه الإرهاب.

وفي حدث آخر، علمت القسط عن وفاة السجين ع . م . ح في شعبة سجن بريدة، كما علمت القسط عن التحقيق مع عدد من السجناء بعد نشر القسط بياناً لها عن انتشار مرض الدرن والبلاغات التي قدمت نتيجة ذلك والزيارات التي حدثت في السجون وتقايس السلطات في مكافحته وحماية السجناء.

١ بعض التفاصيل من تقرير العام الماضي ولم يحدث عليها تحديثات، وقد يكون هناك تغير طفيف لم يتم ذكره لعدم توفر مصادر كافية من داخل السجون

القسط في تقارير سابقة أكدت أن السجون السعودية تعج بالجرائم والمخدرات والتعذيب وسوء المعاملة ونقص الرعاية الصحية وسوء الإدارة، ونشرت القسط سابقاً عن وفاة عدد من السجناء نتيجة لسوء الإدارة التي أدت لمضاربات راح ضحيتها أبرياء، أو نتيجة أمراض

ونقص في الرعاية الصحية، ونشرت كذلك عن الإشكال الإداري الذي راح ضحيته سجناء يقضون مدد تتجاوز محكومياتهم بسبب ما تدعي السلطات بأنه فقدان لأوراقهم، وكذلك عن الفساد والرشاوى والمبالغ التي يتم ابتزاز السجناء بها سواء في أسعار الممنوعات المهربة أو في أسعار المواد المصرحة، أو المبالغ التي تطلب من أجل الحصول على بعض الخدمات والحقوق.

إن استهداف السجناء بالضرب والتعذيب ونقلهم للسجون الانفرادية بسبب تسجيلهم ونشرهم لمقاطع يؤكدون فيها على معاناتهم لهو دليل إضافي يضاف إلى دلالة رفض السلطات السماح للمقرر الخاص لشؤون الإرهاب وحقوق الإنسان لزيارة بعض السجون، ويضاف إلى عدد من الشهادات التي وثقتها القسط وغيرها ويتم نشرها من حين لآخر عن سوء حال السجون السعودية، وعدم جدية السلطات السعودية في حماية حياة وكرامة السجناء، وحرصها على تحسين بعض العنابر ليتم تخصيصها كسجون نموذجية للزائرين الذين لا يعرفون الهدف من الزيارة للسجون، ويقبلون أن تحدد لهم السلطات الزمان والمكان لزيارة السجون، ليكتبوا عن تلك السجون المعدة لمثل هذه الزيارات دون أن يعرفوا ما الذي يجري في أقبية السجون.

كما أن القسط تذكر السلطات أن الرصد والتوثيق لم يعد حكراً على النشطاء، فهذا العمل الذي قام به السجناء هو عمل يصب في دعم وحماية حقوق الإنسان، فانهدام حرية العمل الحقوقي والمدني في الداخل جعل السجناء وضحايا الانتهاك هم بأنفسهم يوثقون وينشرون ما يتعرضون له، في خطوة رائدة ومتقدمة، كان يجب على السلطات أن تسعى لاحتوائها وحل الإشكال الذي وثقوه بدل قمعهم من جديد كما فعلت تفعل السلطات مع نشطاء حقوق الإنسان.

وتختلف الحال في السجون السعودية من سجن لآخر ومن وقت لآخر وذلك كنتيجة لسوء الإدارة وضعف الرقابة، ولكن ما سنورده في هذا التقرير من تفاصيل قد يكون هو السمة الغالبة أو المتكررة.

تنقسم السجون في السعودية إلى قسمين:

أولاً: السجون الخاصة التابعة لإدارة المباحث العامة.

في الأعوام الماضية تم افتتاح سجون جديدة تابعة للمباحث وتمت توسعة سجون أخرى، وتختص هذه السجون باعتقال المتهمين بقضايا ما يسمى بـ«الإرهاب» والقضايا التي تمس

أمن الأسرة الحاكمة وأمن النظام ورموزه وقضايا الأحزاب والجماعات والتنظيمات والخلايا وما شابه ذلك.

فجميع المتهمين بهذه القضايا يتم إيقافهم بهذه السجون التي تشتهر بانتزاع الاعترافات والرقابة المشددة وبالتعذيب النفسي والجسدي، وباعتبار هذه السجون منفصلة مالياً وإدارياً عن السجون العامة، فهذا تتميز بتوفير (إعاشة مصطلح يطلق على الوجبات الثلاث) أفضل من السجون الأخرى، وفي الغالب العناية الطبية أفضل حالاً من السجون العامة، وقد يتم نقل المرضى أحياناً إلى مستشفيات خاصة.

يتكون السجن غالباً من عدة أقسام وكل قسم فيها عدة غرف، كل واحدة مقفلة لوحدها وبها تلفاز ودورة مياه.

التلفاز: به عدة قنوات مختلفة محلية ودولية كما أن فيه القنوات الرياضية المحلية والمشفرة. الاتصال: يسمح للنزيل بالاتصال بأرقام محدودة ومحددة سلفاً مرتين كل شهر، كل نزيل له وقت محدد يتم فيه اقتياده إلى مكان تواجد الهاتف مقيد اليدين مكبل القدمين معصوب العينين، يرفع سماعة الهاتف ليطلب الاتصال بأحد الأسماء المخزنة لديه مسبقاً، ومدة الاتصال محددة لكل شخص على حسب ما تمنحه إدارة السجن وتكون عشر دقائق غالباً في كل أسبوعين. الخروج للهواء الطلق يومان بالأسبوع مدة نصف ساعة، لكن نادراً ما يطبق هذا ويخضع لتحكم إدارة السجن ويختلف من غرفة لغرفة ومن قسم لقسم.

الطعام: في السجون السياسية الطعام أفضل من الجنائية إدارة السجن توزعه على كل غرفة. الجرائد المحلية تصل لكل غرفة لكن ليس بشكل منتظم وليس بتنوع وتختلف بحسب من سجن لآخر.

أدوات النظافة يشترها السجين أحياناً والملابس موحدة لكل النزلاء، ولا يسمح للنزيل بإحضار ملابس أو أمتعة من خارج السجن.

تكون السجون السياسية غالباً أقل إشكالاً من حيث النظافة من السجون الأخرى، ويوجد بها فصل غرف المدخنين عن غير المدخنين، كما أن إدارة السجن تتحكم بأنواع الأشخاص بكل غرفة ومن النادر والشاق أن يسمح لشخص بتحديد نوعية الأشخاص الذين يشاركونه الغرفة، كما يوجد زنازين منفردة للعقوبات.

ثانياً: السجون العامة، والتابعة لإدارة العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية.

وتنقسم هذه السجون لقسمين:

أ/ السجون العامة؛ ومخصصة للسجناء الذين يقضون محكومية الحق العام في القضايا المدنية أو السجناء المتهمين بكافة القضايا الجنائية والمدنية؛ قبل محاكمتهم. حيث يقضون تجربة صعبة قبل وأثناء محاكمتهم؛

فإذا صدرت بحقهم الأحكام تم نقلهم للنوع الثاني من السجون العامة وهو:

ب/ الإصلاحيات؛ وهي سجون لمن صدر بحقه حكم قضائي، ويتم تصنيف السجناء حسب قضاياهم في عابر، وتتنوع جرائم هؤلاء السجناء لتشمل: المخدرات تعاطياً وترويجاً؛ القتل والسرقة والسطو المسلح والاغتصاب والتزوير والاختلاس والنصب والاحتيال وشرب الخمر وتعاطي المسكرات وعقوق الوالدين والزنا واللواط وغير ذلك.

وغالب هذه السجون تتميز بما يلي:

1. مباني متهالكة وتفتقر للتهوية والشمس والخدمات الأساسية من دورات مياه صحية ومغاسل ومراتب للنوم وأغطية مناسبة ومخدرات، ومعدل تصميم الحمامات هو 15 إلى 20 سجين لكل حمام وغالب الحمامات بلا سيفون والتكدس في السجون قد يضطر بعض السجناء إلى نوم السجناء في دورات المياه. كما يتم الحجز الإنفرادي أحياناً في السجون العامة في دورة مياه قدرة وبلا تكييف أو تهوية.

2. سوء التغذية من خلال تقديم طعام رديء وسيء للغاية نوعاً وكماً وكيفاً، وقد ذكر أحد موظفي الشركة المتعاهدة بالأطعمة في أحد السجون لأحد النشطاء أن المبلغ هو ثمانية ريالاً للسجين الواحد لثلاث وجبات يومياً وأن السعر الأصلي الذي تدفعه المالية يزيد على خمسين ريالاً للسجين الواحد لثلاث وجبات.

3. سوء الرعاية الطبية والإهمال الصحي وانتشار أمراض الجرب والدرن والأمراض المعدية وذلك نتيجةً للعناية الطبية المتدنية المستوى والتي يتم تقديمها من خلال مستوصف متواضع في كل سجن عبارة عن غرفتين وصيدلية وبها طبيب عام لكن في الغالب لا يستطيع تغطية كل الحالات بسبب كثرتها لأنه لا يكون متواجد إلا 8 ساعات في اليوم. ولا توجد بالمستوصفات عادة إمكانية قياس مستوى السكر في الدم ولو من خلال الجهاز المنزلي الصغير الذي يفتنيه كل مريض السكر، كما أن أدوية الضغط والسكر لا تصرف بانتظام مما يضطر النزلاء لجلبها على نفقتهم الخاصة من خارج السجن.

وتوجد عيادة أسنان في بعض سجون المدن الكبرى تعمل يوماً واحداً فقط من كل أسبوع من 9 صباحاً ولأربع ساعات وفي الغالب لا يحضر الطبيب لارتباطات أخرى. وفي أسوأ الحالات المرضية يتم تحويل السجناء المريض إلى المشفى الحكومي المحلي مكبل اليدين ومقيد القدمين، ويوجد بالسجن ما يسمى بالعزل الصحي وهي زنازين يجمعون بها جميع السجناء المصابين بأمراض معدية كالجرب والدرن والأيدز ووضعهم سيء والتعامل معهم حاط بالكرامة ويعرضهم للخطر، ومعظم السجون والإصلاحيات ليس بها سيارات إسعاف وبعضها تنقل المرضى عبر باص تويوتا بلا كراسي يتم نقل المريض فيه ملفوفاً ببطانية.

4. الإهمال الإداري الشديد وهذه بعض الأمثلة لهذا الإهمال الإداري الذي يعتبر سمة للسجون العامة:

1.4 «التطويف» مصطلح يطلقه السجناء على من انتهت محكوميته وطوّف المدة وزاد عليها أشهراً أو أعواماً، بعضهم طوف أكثر من عام بحجة فقدان الملف، أو عدم وصول معاملة الإطلاق من الجهة ذات العلاقة، أو إهمال الموظف المختص، أو عدم وجود محامي أو أقارب للسجين يتابعون إطلاقه، إلى غير ذلك من الأعذار التي تدل على فداحة الإهمال الإداري الذي يؤدي لضياع أعمارهم.

2.4 في مرات عديدة تكرر عدم إيصال السجناء للمحكمة لحضور الجلسات أو للمستشفيات لحضور مواعيد الأطباء، وذلك بحجة عدم وجود سيارات لنقل السجناء، فعلى سبيل المثال فإن إصلاحية بها آلاف السجناء بها فقط ثلاث باصات صغيرة هياسي سعة ستة سجناء فقط، ويتم إركاب المرضى معاً حتى في حال وجود أمراض معدية، وباص واحد سعة 12 سجيناً فقط، وهذه السيارات لا تكفي لتلبية احتياجات النزلاء وأحياناً تتوفر السيارة ولا يتوفر العسكري الخفير المكلف بحراسة السجن عند خروجه، وفي النهاية قد يُحرم السجن من حضور جلسات مصيرية وقد يتم الحكم عليه غيابياً وهو في سجون الدولة، والحال مقارب لذلك في سجون أخرى.

3.4 عدم توفر أماكن مناسبة لزيارة العائلات والأسر مما يؤدي لحرمان بعض السجناء من رؤية أهاليهم لسنوات طويلة، وعدد من السجناء يرفض زيارة أهله له بسبب سوء المعاملة مع الزوار وخاصة النساء.

5. سوء التعامل من بعض الضباط والأفراد وضمان إفلاتهم من العقاب عند الإساءة للسجناء.

6. انتشار المخدرات والحشيش والحبوب المخدرة والمسكرات وأحياناً عن طريق العاملين في السجون.

وتختلف السجون وطريقة إدارتها من منطقة إلى أخرى، فما هو ممنوع في سجن ربما يكون مسموح في آخر، مثل الجرائد ودخول الكتب و أغراض وحاجيات التسوق من أطعمة تجتمع جميعها على سوء التهوية والبيئة غير النظيفة وقلة الصيانة.

والسجون الجنائية تقسم على شكل أجنحة تسمى (عنابر) على حسب نوع القضايا، وعلى كل عنبر يكون هناك نزيل مسؤول عن التواصل بين النزلاء وإدارة السجن وحل الخلافات بين السجناء، ويتكون العنبر من عدة غرف ويكون القسم مفتوح على الغرف.

الاتصال: هناك عدة هواتف تكون مثبتة على حائط داخل القسم وعلى النزيل استخدام بطاقات مسبقة الدفع كي يستخدم الهاتف وسعر دقيقة الاتصال على هاتف جوال (0.42 هللة) تقريباً. وفي بعض السجون تكون مدة استخدام الهاتف محدودة.

التغذية: هناك شركات تتعاقد معها إدارة السجون لكل منطقة، يتفق مشغلوا الشركات على سوء جودة الطعام من حيث الطبخ ونوعية الطعام، ولا يتكرر الطبق الأساسي إلا مرة واحدة في الأسبوع، وثلاث مرات بالأسبوع تقريباً يرافق الوجبة الواحدة نوع من الفاكهة، وكل غرفة تأخذ نصيبها من الطعام بأواني تستمر طوال اليوم داخل الغرفة.

حاجيات التسوق: فيما يسمى «بقالة» شركة تتعاقد مع إدارة السجون كاملة تتعهد بتوفير البضائع أسعارها غالباً من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف أسعار السلع في الخارج باستثناء السجائر فسعرها غالباً كما هو، وطريقة الطلب تكون بتدوين كل مجموعة طلباتهم (عرفة) ويدفع قيمة البضاعة وبعد عدة أيام تستلم الطلبات. على صعيد النظافة الشخصية فالسجين هو من يشتري أدوات الحلاقة والصابون، وغالباً ما يكون في كل عنبر سجين يمتنهم مؤقتاً الحلاقة مقابل مادي، كما أن دورات المياه تكون مشتركة لكل القسم (العنبر).

التلفاز: تختلف بحسب إدارة السجن، وغالباً لا تتجاوز هذه القنوات القنوات السعودية وقناة المجد الفضائية والقنوات التي تغطي الدوري السعودي، ويكون التلفاز موجود في داخل العنبر لجميع النزلاء.

الزيارة: يومان في الأسبوع، يوم للرجال ويوم للنساء، وأماكن الزيارة تختلف على حسب تجهيز مبنى السجن، منها ماهو على شكل غرفة صغيرة معزولة يفصلها زجاج بين النزيل والزائر ومنها ماهو مساحة كبيرة يفصلها سلك حديدي ثم مسافة ثم سلك آخر يكون في النزلاء والأسر كل في طرف وبشكل جماعي، ولا يسمح بالزيارة إلا للأقارب من الدرجة الأولى.

تمتاز السجون الجنائية بتوفر المخدرات بأنواعها وانتشار العنف اللفظي والجسدي بين النزلاء وعدم النظافة بشكل عام. وتستخدم الزنازين غالباً للأشخاص الذين يصدر منهم مايعد شغباً في السجن كعصيان الأوامر أو المشاجرات.

ويتم وضع بعض سجناء الرأي في هذه السجون بدلاً من السجون السياسية، ومن أولئك على سبيل المثال لا الحصر الدكتور عبدالله الحامد ووليد أبو الخير والدكتور محمد القحطاني

وفوزان الحربي ووجدي غزاوي وزهير كتبي وغيرهم من معتقلي الرأي الذين ينتقلون بين عنابر ترويج المخدرات والقتل وغير ذلك.

وربما يكون السبب في وضع سجين الرأي في السجون العامة هو بهدف الإساءة إليه والخشية من انتقال أفكاره لغيره من السياسيين، وربما يوضع في السجن السياسي لتسليم ملف التحقيق معه لجهاز المباحث العامة وممارسة التعذيب النفسي وربما الجسدي، وربما بقصد الحصول على تنازل سريع لتخفيف زخم الرأي العام على اعتقاله أو الإقرار بأفعال لم يرتكبها لتشويه صورته إعلامياً وحرف ملف قضيته عن أصلها الحقيقي.

مؤسسات رعاية الفتيات (السجون للفتيات دون سن 30):

يختلف التعامل من دار لأخرى، والجامع المشترك هو ضعف رقابة السلطات وضعف الأنظمة، وبهذا يعتمد التعامل على أسلوب ووعي العاملات في كل دار، وقد لوحظ بعد دراسة عدد من الحالات مساهمة السلطات في زيادة المعاناة للفتيات بدل محاولة حلها، حيث يتم التشهير ببعضهن من خلال أخذهن في جولات وحكاية قصصهن في مدارس وجامعات، أو السماح بزيارات لفتيات خارج الدار لأخذ الموعظة من قصصهن، والمبالغة في العقاب كحبسهن في زنزانة انفرادية في حالة عدم الانضباط، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق الأساسية والتي قد تكون لضحية ليس له علاقة بالجريمة، كرفض نسبة الأطفال خارج الزواج لأبائهم الحقيقيين حتى بعد إتمام الزواج.

وحيث أن أغلب الدور تتكون من تشكيل إداري يحوي مديرة الدار و أخصائيات اجتماعيات ونفسيات ومساعدتين للمديرة وعاملات للإدارة ومراقبات ثلاث على مدار الساعة بالتناوب، فإن المراقبات هن الأكثر التصاقاً بالنزيلات، والأكثر تعاملًا معهن، وللأسف فإنهم الأقل تدريباً ودراية بأسلوب التعامل، فقد سجلت حالات متعددة يتم فيها تجاوزات خطيرة من قبل المراقبات، سواء في التعامل اليومي أو التعامل مع الحالات الطارئة الصحية وغيرها، حيث يرغمن الفتيات بإنجاز أعمال خاصة لهن كغسل الملابس أو الطبخ أو التنظيف ومن ترفض ذلك يتم معاقبتها بالحبس الانفرادي، كما يتم تعنيفهن بالضرب والاهانة والايقاف في الشمس والحرمان من الطعام.

وقد ذكرت مديرة دار الفتيات بمكة المكرمة حفصة شعيب أن محاولات الانتحار بين النزيلات باتت ظاهرة وتحدث بين الفينة والأخرى، موضحة أن العاملات والأخصائيات الاجتماعيات في الدار يتداركنها في الأوقات المناسبة وتتم السيطرة على معظمها. ويأتي تصريح شعيب بعد أيام من انتحار إحدى نزيلات الدار، حيث حملت جمعية حقوق الإنسان في مكة مسؤولية ما حدث للدار، مطالبة بمحاكمة المتسببين. وقد صرحت مديرة الدار لصحيفة «الوطن» «إن كثرة محاولات الانتحار بين بعض النزيلات جاءت بدافع لفت الانتباه إليهن، ومحاولة منهن لزيادة الاهتمام بهن، مشيرة إلى أن حالة

الانتحار التي حدثت أخيراً هي الأولى من نوعها، حيث لم يسبق أن حدث مثلها داخل الدار من قبل» وفي واقع الأمر أن حالات الانتحار تحدث بشكل مستمر ودونت لدى جمعية حقوق الإنسان الحكومية بسبب سوء الأوضاع في دور الرعاية والحماية، حيث أن الدار في أساسها مبنى متهالك به عدة زنازين تسمى عنابر، وهو سجن يمنع فيه السماح للسجينة بالتصرف بحرية، لا سيما أن غالبيةهن معنفات، وبدل من معاقبة المعنف تسجن هي في الدار بدعوى حمايتها، وتمنع من حقوقها الأساسية، بل ولا تخرج من سجن الرعاية حتى يقبل باستلامها ولي أمرها الذي قد يكون هو من قام بتعنيفها، وقد تبقى في الدار حتى يوم وفاتها، وقد يتم تزويجها من قبل إدارة الدار لرجال من اختيارهم هم .

وقد تم رفع شكوى من قبل نزيلات دار رعاية الفتيات في مكة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي رفعت تقريرها النهائي إلى إمارة المنطقة والذي تضمن مائة شكوى من نزيلات الدار، من أبرزها: سوء التغذية، سوء المعاملة والقسوة، الحجزات الانفرادية، محاولات تشويه السمعة والإساءة اللفظية، والإجبار على تنظيف الغرف ودورات المياه. وأشار التقرير إلى شكوى نزيلات من برنامج الزواج المعتمد في الدار، إذ فشلت معظمها نتيجة الارتجالية والعشوائية، ما سرع بعضهن للعودة إلى الدار مرة أخرى، إذ لجأت إدارة الدار - بحسب النزيلات في محاضر التحقيق -، إلى تزويجهن من كبار السن وغير أسوياء. أما الجدول اليومي فمتنوع ويشمل بعض الدورات والتعليم حيث تتوفر فصول دراسية في بعض الدور، ومع هذا فإن النزيلات بأمس الحاجة لمزيد من التدريب وخاصة اللاتي قضين فترات طويلة وشارفن على الخروج وذلك لتأهيلهن للاندماج مع العالم الخارجي، كما أن الضعف الإداري يجعل التظلم عند حصول تجاوزات أمراً في غاية الصعوبة، وقد يتعرضن الفتيات لتجاوزات عديدة منها التحرش أثناء التفتيش على سبيل المثال ويضمن المشرفات الإفلات من العقاب.

دور الملاحظة (سجون البنين دون 18 سنة حتى 7 سنوات):

تسود الفوضى في دور الملاحظة بشكل كبير، وغالباً لا يتم مراعاة صغر سن النزلاء، وفي أغلب الدور يتعرضون للضرب والتعذيب بالجلد بالفلكة والعقال وغيرها من العقوبات القاسية والشديدة التي أصبحت كسمة سائدة في أغلب دور الملاحظة، وقد اشتكى عدد من الأهالي من جلد أطفالهم أمام أعينهم من قبل المشرفين في فترات الزيارة، كما يحرم الأطفال الجلوس مع ذويهم والحديث لهم بمفردهم، حيث تقول (ن ق) للقسط أنها أكثر ما تشعر بالألم عندما تذهب لزيارة طفلها الذي رآته نحيلاً ومرعوباً ويجلس بجانبها في مجلس جماعي كبير يمتلئ بالسجناء وأسرههم مجتمعين، وبحضور المشرفين، وتقول (ن ق) أنها لا تستطيع الحديث بانفراد مع طفلها الذي يخبرها خلصة بتعرضه للضرب والتعذيب ولا يستطيع البوح والشكوى خوفاً من المشرفين الحاضرين في جلسة الزيارة والذين قد يعتدون على الطفل بالضرب المبرح أمام مرأى والديه.

التعذيب في المملكة العربية السعودية في ظل من الإفلات من المحاسبة

مقدمة

يلف السجون السعودية حالة من العزلة والغموض، وسواء كانت تلك السجون ما يسمى بالإصلاحات التابعة للمديرية العامة للسجون، أو السجون السياسية والتابعة للمديرية العامة للمباحث، فلا يُسمح لأي منظمة أو أي جهات دولية أو إعلامية بزيارتها والتفتيش عليها، مالم يكن ذلك بتنسيق أو طلب السلطات السعودية، وتسمح السلطات السعودية لبعض الجهات بزيارات محدودة ولعناصر مجهزة مسبقاً، وكل تلك الزيارات المعدودة كانت برفقة أعضاء من السلطات وضباط من المباحث العامة أو من إدارات السجون، ولم يسمح أبداً لأي جهة لأن تقوم بزيارة مستقلة، وتتمكن فيها بلقاء المساجين على انفراد.

وتتواصل الشكاوى بشكل دائم عن وجود تعذيب منظم في عدد من السجون، وخاصة تلك التابعة للمديرية العامة للمباحث، وفي أقبية التحقيق، ويتم التعذيب وفق شهود العيان في غرف مجهزة وبأدوات مخصصة للتعذيب، مما يدل على أن التعذيب عمل ممنهج في تلك السجون، كما تم توثيق ذلك في تقرير الدكتور محسن العواجي عن التعذيب، وفي عدد من الحالات تم تسريب مقاطع فيديو وصور لتعذيب شنيع وحاط بالكرامة الإنسانية في عدد من السجون. كما أن عدداً من السجناء الذين تم الإفراج عنهم لا يزالون يعانون من حالات إعاقة دائمة جراء التعذيب في السجون.

وتؤكد تقارير متكررة انتشار التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في السجون ومراكز الاعتقال في المملكة العربية السعودية. وفي حالات متكررة أصدرت المحاكم أحكامها بناء على اعترافات يقول الضحايا أنها انتزعت تحت التعذيب دون أن يعير القضاة اهتمام لذلك. القسط لديها أدلة موثقة عن قاض سعودي يأمر بإعادة استجواب المتهم وتعذيبه عندما لم يستطع القاضي قبول الأدلة المقدمة ضده، إضافة لذلك فإنها لا توجد رقابة مستقلة للسجون ومراكز الاحتجاز، كما لا توجد آليات فعالة لتقديم شكاوى التعذيب، أما نشاط المجتمع المدني الذين يحاولون الإسهام في مكافحة التعذيب وكشفه فإنهم يتعرضون لبطش السلطة فيما يبدو كعمليات انتقامية ضد عملهم الإنساني، فيتعرضون للإعتقال التعسفي والسجون لفترات طويلة جداً.

الالتزامات القانونية للمملكة العربية السعودية

التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، يحظر تماما ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، هذا الحظر ملزم على كل عضو في المجتمع الدولي، بغض النظر عما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب أم لا.

تقول المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

«لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.»

وقد تبع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عدد من المعاهدات الملزمة في مجال حقوق الإنسان لاستكمال المبادئ الأساسية، ولكل معاهدة لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف. والمعاهدة التي خصصت للتعذيب هي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984، وتعرف المادة الأولى من الاتفاقية «التعذيب» على أنه:

«أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.»

الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع أعمال التعذيب، وضمان أن تكون جميع أعمال التعذيب مجرمة بموجب قانونها الجنائي، ومستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

يجب على كل دولة طرف أن تبقي قيد المراجعة الدائمة قواعد الاستجواب، وتعليماته وأساليبه وممارساته، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن لمنع حدوث أي حالات تعذيب، كما يجب إجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت شكوك بوجود تعذيب، كما يجب أن يضمن حق كل شخص في أن

يرفع مظلّمته في حال تعرضه لأي نوع من أنواع التعذيب لينظر فيها بسرعة ونزاهة، مع اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود حماية كاملة، كما يجب إنصاف كل من تعرض للتعذيب وحصوله على تعويض عادل ومناسب وإعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون لذويه الحق في التعويض.

السلطات السعودية التي صادقت على الاتفاقية في 23/9/1997 أبدت تحفظها على المادة (20)، حيث لم تعترف بصلاحيات لجنة مناهضة التعذيب، وكذلك المادة (1-30)، حيث لم تلزم نفسها بما ورد فيها، على النحو التالي:

«المملكة العربية السعودية لا تعترف باختصاص اللجنة على النحو المنصوص عليه في المادة (20) من الاتفاقية، والتي تمكن لجنة مناهضة التعذيب لإجراء تحقيق»

«إن المملكة العربية السعودية لا تلتزم بأحكام الفقرة (1) من المادة (30) من الاتفاقية، والتي تسمح للتحكيم أو الذهاب لمحكمة العدل الدولية في حال وجود خلاف لتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها»

كما أن السلطات السعودية لم توقع أو تصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002، الذي يهدف إلى «إنشاء نظام قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

وفي أبريل 2016 في الجلسة الـ 57 في جنيف أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، أعلن الوفد السعودي أن المملكة تدرس التصديق على البروتوكول الاختياري ورفع تحفظها على المادة 20 من الاتفاقية.

كما أن السلطات السعودية ملتزمة أيضاً بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، من قبل جامعة الدول العربية الذي أقر في عام 1994 والذي صادقت عليه السلطات السعودية في العام 2009، ويهدف الميثاق إلى تعزيز حقوق الإنسان العالمية في المنطقة العربية، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام،

وفيما يتعلق بالتعذيب في الميثاق العربي فإن المادة الثامنة هي:

«1- يحظر تعذيب أي شخص بدينياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية

2- تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم.

كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض.»

وتنص المادة الثالثة والعشرون على أن تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل للضحايا توفير سبيل فعال للتظلم.

السلطات السعودية وانتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب

وتحت ضغط دولي، أعلنت السلطات السعودية السلطات عن إجراء بعض الإصلاحات التشريعية والإدارية للنظام القضائي في المملكة، ولكن أوجه القصور الصارخة باقية بوضوح، كما أن عدد من الالتزامات في الأنظمة السعودية المحلية يتم تجاهلها وتجاوزها في الممارسة العملية، وفي وقت سابق من العام 2016 وعندما قدمت التقرير الدوري الذي طال انتظاره إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف، تجنبت المملكة معالجة العديد من النقاط الهامة للجنة، ورفضت الاستجابة لعدد من طلبات الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية.

في هذا التقرير، أعلنت السعودية أن «التعذيب جريمة جنائية تستوجب العقوبة عليها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً للقوانين السعودية التي تمنع كل أشكال التعذيب». ومع ذلك، فإن الأنظمة السعودية لا تعرف جريمة التعذيب على نحو يتفق مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، ولم يتم تعديل الأنظمة السعودية كما يجب لإدراج الحظر المطلق للتعذيب.

القسط لديها أدلة موثقة تعود لديسمبر من العام 2014، وهي لقاضي يأمر بتعذيب أحد المتهمين بجريمة قتل. وذلك عندما أحيلت القضية إلى المحكمة مع وجود أدلة ضد المتهم رآها القاضي كأدلة قوية ولكن المتهم رفض الاعتراف، حينها أمر القاضي بإعادة القضية وإعادة التحقيق مع المتهم ومحاولة انتزاع الاعترافات منه تحت التعذيب.

الفشل في إيجاد ضمانات أساسية

في كثير من البلدان هناك إجراءات وبروتوكولات أساسية يعمل بها في نظام العدالة الجنائية لتساعد على ضمان منع الانتهاكات، وتشمل هذه الضمانات حق المعتقلين في الاستعانة بمحام، والحق في الاتصال بأحد أفراد العائلة أو شخص آخر يختارونه لاطلاعه على ظروف الاعتقال

وأماكن التواجد، والحق في أن يبلغ فوراً بأسباب الاحتجاز والحصول على مساعدة فورية في اللغة والترجمة الفورية عند الحاجة، والحق في الاتصال بين المحامين و موكلهم بعيداً عن تجسس السلطات، والحق في الوصول الفوري إلى الرعاية الطبية، والحق في المثل عاجلاً أمام القضاء مع حق القضاء في الإفراج.

وعلى الرغم من أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية 2013، يدعي وجود حماية للمعتقلين مع ضمانات قانونية ضد التعذيب، ولكن هذا يختلف مع ما يجري على الأرض، ولا يعرف المعتقلون ماهي حقوقهم، كما يسمح للمحققين منع المتهمين من التواصل مع السجناء أو المعتقلين الآخرين، ويسمح لهم منعهم من الزيارة من أي شخص سوى المحامي وذلك لمدة تصل إلى ستين يوماً، ويمكن حسب النظام نفسه احتجاز المعتقلين من دون تهمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، وعملياً وفي كثير من الأحيان فإن المدة تمتد أطول من ذلك بكثير ولسنوات طويلة، وهناك مخاوف عديدة حول الانتهاكات المتكررة بسبب غياب الرقابة في مرافق الاحتجاز وخاصة التابعة للمباحث، حيث يتم الاحتفاظ بأغلب المعتقلين في الاحتجاز لفترات طويلة قبل أن تتم محاكمتهم.

إن من أهم الضمانات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة هي المراقبة المستقلة لمراكز الاحتجاز والسجون، يجب أن تكون جميع هذه المرافق تحت إشراف قضائي وتخضع لزيارات منتظمة وغير معلنة من قبل مؤسسات مستقلة، أما في السعودية فإن الجهة المسؤولة عن مراقبة السجون هي هيئة التحقيق والادعاء العام، التي ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية في تناقض وتضارب للمصالح بشكل كبير. وتتولى هيئة حقوق الإنسان دوراً في مراقبة السجون وهي تبدو كهيئة مستقلة إلا أنها تخضع لسلطات السعودية، وقد ترأس نائب رئيسها الدكتور ناصر بن راجح الشهراني الوفد السعودي الرسمي إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف، وقد سجلت الهيئة حالة من الانتهاكات ولم يكن هناك أية معلومات عن نتائج أي تحقيق أو متابعة، أما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تصنفها السلطات بأنها جزء من منظمات المجتمع المدني، فإنها تتلقى دعمها المالي من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي أيضاً مكلفة بزيارة السجون وتلقي الشكاوى، ولكن الصلاحيات المحدودة للجمعية لا تسمح لها بكشف حقيقي للانتهاكات ورفع قضايا ضد المتورطين.

والأهم من ذلك، فإن السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمباحث هي خارج أي رقابة وليس لها أي أنظمة رسمية للمراقبة على الإطلاق.

تهيؤ ظروف الإفلات من المحاسبة

من الصعب جدًا تحديد ظروف وحالات التعذيب السعودية بسبب أن الضحايا غير قادرين على الحديث عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، وذلك بسبب الخوف من التهديدات التي يتلقونها عن الانتقام منهم أو من أسرهم، فلا توجد آليات فعالة لتقديم الشكاوى لعدم ضمان السرية، والشكاوى القليلة جدًا التي تتم لا تتم متابعتها، ولا يوجد أي حديث عن تحقيقات في أحداث تعذيب، أو معاقبة لمرتكبي جرائم التعذيب.

أما المجتمع المدني الذي يجب أن يلعب دورا هاما في منع وقوع أعمال التعذيب ويجب أن يراقب أوضاع ومعاملة المحتجزين والسجناء، فقد اعترفت السلطات بأهمية ذلك ضمنا وذلك عن طريق السماح بإنشاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومع ذلك، كما ذكرنا آنفا، تفتقر هاتين المؤسستين للاستقلال والفعالية والمصادقية، ولا تسمح السلطات السعودية للمجتمع المدني بإنشاء منظماته المستقلة، وفوق ذلك فقد سعت السلطات السعودية وبشكل ممنهج للتضييق على النشاط المدني المستقل، واعتقلت وسجنت العشرات من نشطاء المجتمع المدني بسبب عملهم السلمي المقاوم للتعذيب وسوء المعاملة.

أي أن مراقبة السجون ومراكز الاحتجاز كما هو موضح أعلاه ضعيفة جدًا أو غير موجودة تمامًا في كثير من الأحيان، والقضاء ذاته يفتقر إلى الاستقلال، والذي يتأثر بشكل كبير بوزارتي العدل والداخلية، كما أن الملك له سيطرة مطلقة على تعيين وإقالة القضاة، والقضاء بشكل دائم يتجاهل شكاوى المتهمين من التعذيب الذي تنتزع اعترافاتهم به، وفوق هذا يتم إصدار الأحكام وبما يصل إلى عقوبة الإعدام معتمدين على هذه الاعترافات دون أي اعتبار لوجود تعذيب أو فتح تحقيق مستقل فيه، ونتيجة لذلك، فإن أولئك الذين يرتكبون أعمال التعذيب وسوء المعاملة ينجون بشكل دائم من العقاب ومن المحاسبة، ولا يحصل الضحايا على الإنصاف أو التعويض.

كل هذه العوامل خلقت جوا ملائما للتعذيب وللإفلات من العقاب في المملكة العربية السعودية.

تعذيب سجناء الرأي

تعتقد القسط أن التعذيب غالبًا، وليس دائمًا، عند التحقيق مع المتهمين بالإرهاب أكثر من غيره في الحالات الأخرى، ويكون التعذيب غالبًا بالضرب المبرح، والإخضاع لدرجات الحرارة المرتفعة جدًا أو المنخفضة جدًا، والضرب على باطن القدمين (الفلكة)، والحرمان من الطعام، والنوم تحت الأضواء الساطعة، وتغطية الرأس، والتعليق من اليدين والقدمين (الشبح)، ووضعية الإجهاد (ربط المتهم في وضعية القرفصاء)، والاحتجاز في الزنازين الانفرادية لفترات طويلة.

وفي حالات معروفة للقسط بشكل مباشر، فإن سجناء رأي -معتقلون بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، بما فيهم نشطاء حقوق إنسان - قد تعرضوا للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أو العقاب الحاط بالكرامة، بما في ذلك الضرب، والإبقاء في الحبس الانفرادي أو في زنزانة شديدة البرودة، والإهمال الطبي المتعمد.

الإعدام

خلال العام 2017 تم إعدام 144 شخص، وفيها ما نسبته 40 ٪ أعدموا بدون قصاص أو حد، وإنما باجتهاد القاضي وفق أعمال غير عنفية، وبهذا تستمر السلطات السعودية في الحفاظ على موقعها كواحدة من أعلى الدول في تنفيذ عقوبة الإعدام، وقد طالت الإعدامات جنسيات مختلفة ولأسباب مختلفة أبرزها القتل وتهريب المخدرات. وتبرر السلطات ذلك بالشريعة الإسلامية وتقول للمجتمع وللعالَم وفق قنواتها الإعلامية والصحف الرسمية بأن الأحكام قصاص، بينما في بياناتها الرسمية تقول أن كثير منها كان تعزيراً، ترى القسط أن ذلك يكون لخديعة المجتمع المسلم، ولرد الانتقادات من المجتمع الدولي، متعذرة بالشريعة، بينما هي تعترف وفق الأحكام أن هذا اجتهاد قضاتها.

يضاف إلى ذلك كون القضاء السعودي غير مستقل، ولا يحتكم إلى قانون واضح وشفاف، بل ترفض السلطات السعودية أن تقنن القضاء وأن تكتب القوانين، وتقول أن للقاضي حق الاجتهاد في الأحكام، كما أن المحكمة الجزائية المتخصصة ثبتت تبعيتها لوزارة الداخلية، وتستخدم في محاكماتها قانون مكافحة الإرهاب الذي يشوبه الكثير من العيوب القانونية، كما تستخدم المحاكم أقوالاً منتزعة تحت التعذيب، وكما أن بعض جلسات المحكمة تم الإبلاغ بمواعيد الجلسات في عدد من المرات من قبل جهاز المباحث العامة، فلا يوجد أية استقلال للقضاء، لا في قوانينه ولا في إصداره للأحكام.

كما صدرت أحكام بالإعدام شابها الكثير من الأخطاء القانونية والانتهاكات الجلية والجسيمة، ففي قضية أسمتها السلطات السعودية قضية خلية التجسس لإيران، اطلعت القسط على صكوك الأحكام الصادرة، وتؤكد القسط وجود أخطاء وعيوب قانونية جسيمة، كما رافق سير التحقيق والتقاضي عدد من الانتهاكات التي لا يمكن غض الطرف عنها، ولعل من أبرز تلك الإشكالات هو تأكيد عدد من المتهمين للقضاء بأن أقوالهم تم انتزاعه تحت التعذيب إلا أن القضاء لم يفتح تحقيقاً مستقلاً في ذلك، بل أصر على قبول تلك الاعترافات، كما تم اعتبار عدد من الأعمال بأنها أعمال تجسسية بينما هي لا يمكن أن ترقى لذلك، على سبيل المثال لا الحصر لقاء شخصيات سياسية أو دينية، ولا يزال أعضاء ما سموه بخلية التجسس ينتظرون تنفيذ الأحكام أو تراجع السلطات عن ذلك الحكم.

وفي الجدول المرفق في الصفحة (٥١-٥٧) تفاصيل الإعدامات للعام 2017

الختام

إننا في القسط ندعو الجميع إلى استنكار انتهاكات السلطات السعودية المستمرة والمتزايدة، وندعو إلى الضغط عليها لمنعها من تكرار ذلك، ونحذر من الصمت أو التواطئ مع هذه الانتهاكات لأن ذلك قد يفتح الطريق أمام السلطات السعودية لاقتراف المزيد من الانتهاكات. كما ندعو الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ مواقف جادة تجاه السلطات السعودية التي تتبوأ مقعداً استشارياً في المجلس، وإنه لمن العار على العالم أن يتبوأ ذلك المقعد من يقوم بكل هذه الانتهاكات التي لم تعد تخفى على أحد. وندعو الجميع إلى عدم الانجرار خلف ردات فعل غير منضبطة وغير قانونية، وندعو إلى مقاومة الانتهاكات وكشفها للعالم بكل الطرق السلمية والمشروعة.

وإننا في القسط ندعو السلطات السعودية إلى ضمان استقلال القضاء عن سلطة الملك وأوامر وزارة الداخلية، وتقنين القضاء وتأهيل القضاة، وبناء قضاء نزيه ومستقل يحتكم إلى قوانين واضحة ومكتوبة يطبقها بعدالة ومساواة. كما ندعو السلطات إلى السماح للمجتمع السعودي بالمشاركة في بناء مؤسسات المجتمع المدني، وبناء إعلام مستقل ونزيه، وبناء مؤسسات تراقب أداء السلطات بمأمن من عقوبات وزارة الداخلية. وندعوها إلى الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية والتوقف التام عن التعذيب وغيره من صنوف المعاملة الحاطة بالكرامة، والتحقيق العاجل في كل مزاعم التعذيب، وإسقاط كل الأحكام التي لم تستند على محاكمات عادلة. كما ندعو إلى إسقاط قانون مكافحة الإرهاب الذي يدفع للعنف ويغذي الإرهاب ولا يقاومها، وإلى إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة، وإحالة قضايا العنف للمحاكم بعد بنائها قانونياً وإعطائها استقلالاً حقيقياً، بالإضافة إلى إسقاط كل التهم عن المعارضين والنشطاء السياسيين والحقوقيين.

وتدعو القسط السلطات لاتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية كخطوة أولى لترسيخ التعايش والانسجام بين مكونات المجتمع، والتوقف عن التحريض بين مكوناته وزرع فتيل الشقاق والطائفية والكراهية في المجتمع، وتعويض من كانوا ضحايا السياسات الخاطئة الماضية، وجعل أمن الوطن ومواطنيه أولوية تقدم على مصالح الأسرة الحاكمة وجبر البلاد إلى مربع التوتر والأزمات. وتحمل القسط السلطات وكل من يتواطأ معها مسؤولية تدهور الأوضاع في السعودية نتيجة هذه التصرفات والانتهاكات التي لا ترعى السلم ولا تسمح للمجتمع بأن ينعم بحقوقه المشروعة. وتجدد القسط دعوتها السلطات السعودية إلى:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين من نشطاء حقوق الإنسان، وإسقاط التهم التي طالتهم بسبب نشاطهم المشروع، وتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم، والسماح لهم بممارسة نشاطاتهم وأعمالهم المشروعة.

2. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع معتقلي الرأي من صحفيين وسياسيين وغيرهم، وإسقاط التهم عن كل من تم التضييق عليه بسبب التعبير عن الرأي، وتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم، والسماح لهم بممارسة حقهم في التعبير عن الرأي بحرية.

3. الإفراج الفوري عن المعتقلين الذي أنهوا محكوماتهم، وتعويضهم في الضرر الذي لحق بهم جراء بقائهم في السجون فترات إضافية دون أحكام قضائية.

4. ضمان المحاكمة العادلة والعاجلة لكل المعتقلين الذين لم تتم محاكمتهم بعد، والإفراج الفوري عن أي معتقل لم توجه له تهمة، والالتزام بما يتوافق وينسجم مع حقوق الإنسان في الضبط والقبض على المتهمين والتحقيق والمحاكمة وأثناء فترة العقوبة.

5. إسقاط أحكام الإعدام عن جميع القاصرين، وإعادة محاكمتهم وفق محاكمات عادلة تأخذ بعين الاعتبار أعمارهم حال ارتكاب الجريمة.

6. إسقاط أحكام الإعدام التعزيرية، والتوقف عن إعطاء القضاة سلطات تتجاوز الأحكام الشرعية وتسمح لهم بتنزيل أحكام الإعدام تعزيراً

7. إعادة محاكمة كل من صدرت ضدهم أحكام نتيجة المحاكمات غير العادلة، وضمان توفر محامين ومترجمين لمن هم بحاجة لهم أثناء المحاكمة، وضمان علانية المحاكمات وانضباطها بشروط المحاكمات العادلة.

8. التوقف التام عن التعذيب، والالتزام بما التزمت به السلطات السعودية في اتفاقية مناهضة التعذيب، وضمان عدم قبول أية أقوال انتزعت تحت التعذيب في المحاكم، وضمان إعادة كل المحاكمات التي استندت على أقوال انتزعت تحت التعذيب، وضمان عدم إفلات مرتكبي التعذيب من العقوبة وتعويض كل من تعرض لأي شكل من أشكال التعذيب.

9. تطوير السجون السعودية والتأكد من حصول السجناء على حقوقهم المشروعة، وعدم تعريضهم للتعذيب والاضطهاد، وعدم تعريضهم للخطر داخل السجون نتيجة إهمال السلطات، سواءً تمثل ذلك الخطر بوجود عصابات المخدرات في السجون، أو بانتشار الأمراض المعدية.

10. ضمان استقلال القضاء وعدم رضوخه للسلطة السياسية، وتقنين القضاء وتحديد قوانين محددة وصريحة للمحاكم لا تسمح للقضاة بتجاوزها وإنزال عقوبات غير ملائمة للجرم المرتكب وتختلف باختلاف المحكمة أو القاضي دون وجود سند شرعي أو قانوني منصوص عليه ويمكن التحاكم وفقه.

11. حل المحكمة الجزائية المتخصصة، وضمان استقلالية المحاكم بشكل تام ومطلق.

12. رفع كل القيود المفروضة على حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع، والتوقف عن إرهاب المجتمع وقمعه بسبب الآراء والأفكار، أو بسبب نقد السلطات وتجاوزاتها، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بالتشكل بحرية لمراقبة أداء مؤسسات السلطة وضمان عملها بنزاهة لخدمة المجتمع بدل خدمتها واستنزافها في خدمة طبقات محددة.

13. مراجعة نظام جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام المطبوعات والنشر، وغيرها من الأنظمة المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي، وضمان أن تكون جميع الأنظمة والقوانين منسجمة مع حقوق الإنسان، وضمان عدم الخلط بين حرية التعبير وبين الإرهاب، والتأكد بأن تعريف الإرهاب لا يتجاوز إلى المعارضة السلمية، ولا للنشاط المدني السلمي، ولا يتم توظيف محاربة الإرهاب لقمع الحريات.

14. إعادة النظر في السلوك الرسمي للسلطات السعودية عبر مناهجها الدراسية وسياساتها الإعلامية، والتأكد أنها لا تجيز التعدي على الآخرين، ولا تدعم ثقافة الكراهية والعنف، ولا تعظم من شأن التغيير بالقوة والعنف كتلك الموجودة في تاريخ قيام الدولة السعودية الأولى والثانية والثالثة والتي تؤكد أنها قامت بقتال القبائل واستحلال دمائهم وأموالهم، والتأكد أيضاً على أن السلوك الرسمي لا يزرع الشقاق بين مكونات المجتمع، ولا يستخدم كذريعة للصراعات والعنف والإرهاب.

15. سن أنظمة وقوانين تمنع التحريض على الآخرين، وتجرم القذف والتشهير، وتضمن حرية التعبير كحق شخصي لا يمس ولا ينتقص من حقوق الآخرين، والتأكد من تطبيق بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

16. رفع القيود المفروضة على المرأة، والتي تمنعها من قيادتها لسيارتها، وتمنعها من ممارسة حياتها إلا بقيود ولي الأمر، وتمنعها من المشاركة الفاعلة في المجتمع، والتأكيد على أن المرأة قادرة على المشاركة الفاعلة في المجتمع، وأن الأنظمة والقوانين تحمي المرأة من العنف الأسري والاضطهاد والتهميش، بالإضافة إلى ضمان الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

17. سن قانون لمنع التحرش، بحيث يكون قانوناً يحمي الشرائح الأضعف من أن يكونوا عرضة للتحرش والاستغلال.

18. ضمان الحل الفوري والعاجل لقضية عديمي الجنسية من البدون، وأبناء القبائل النازحة، والمواليد، وأبناء السعوديين غير الحاصلين على الجنسية، وضمن تعديل وتطوير نظام الإقامة السعودي، ونظام الجنسية العربية السعودية، وسرعة الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وضمن تصحيح وضع كل من يقيم على الأراضي السعودية، وضمن حصولهم على كافة حقوقهم المشروعة، وعدم بقائهم دون حقوق ودون هوية معرضين للمعاناة في كل تفاصيل حياتهم.

19. التأكد من إنفاذ حقوق الطفل والتأكد من دعم السلطات السعودية لحماية حقوق الأطفال وضمن حمايتهم واتخاذ إجراءات الوقاية والرعاية للأطفال، وتنفيذ بنود اتفاقية حقوق الطفل.

20. التأكد من إنفاذ حقوق المعاقين والتأكد من دعم السلطات السعودية لهم في ممارسة حقوقهم، وضمن توفير الدعم اللازم لذوي الإعاقة، وضمن التمسك ببنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

21. البدء باتخاذ خطوات جادة للسماح للمجتمع السعودي بالمشاركة السياسية ليختار ممثليه وينخرط في إدارة وتنمية وطنه، وضمن انضمام السلطات السعودية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

22. التوقف عن الاستئثار بالثروة والسلطة في ظل التغيب التام للمجتمع السعودي، والسماح للمجتمع المدني بمراقبة أداء أجهزة السلطة، ومراقبة الإنفاق، وتمكينه من محاسبة الفاسدين وملاحقة المتهمين بالفساد، وتمكينه من ضمان حقه في العمل والتوظيف، وحقه في السكن، وحقه في العلاج، وحقه في محاربة الفقر والبطالة، بالإضافة إلى ضمان انضمام السعودية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

23. ضمان العدالة والمساواة، وسيادة القانون، وعدم إفلات أحد من العقاب، وأن يكون الجميع تحت حكم القانون.

24. الفصل بين السلطات، والبدء جدياً بالتحرك نحو دولة الحقوق والمؤسسات بدل النظام الاستبدادي الشمولي.

25. التوقف عن انتهاك حقوق الإنسان في الخارج، وإيقاف الانتهاكات والجرائم المرتكبة في حرب اليمن فوراً، والتوقف عن تعريض المدنيين للخطر، والتوقف عن دعم أي جماعات في أي مكان في العالم لا تراعي حقوق الإنسان وتسعى لفرض رؤيتها بقوة السلاح على الآخرين

كما يحصل في سوريا وغيرها، والتوقف عن تعريض الأبرياء للعقاب الجماعي نظراً لمواقف سياسية كما حصل في الأزمة الأخيرة مع قطر، والتوقف عن دعم الأنظمة القمعية التي تمارس البطش بشعوبها كما حصل مع حكومة البحرين وحكومة السيسي في مصر، واحترام حقوق الإنسان عند التدخلات السعودية الخارجية.

القسط تؤكد أن الشروع في هذه الخطوات دليل على نية صادقة لإصلاح حقيقي، وأن التأخر عن أي منها دليل على الإصرار على بقاء الانتهاكات وعدم الاكتراث بالمجتمع السعودي وحقوقه، ولا بالمنطقة واستقرارها، وتؤكد القسط أن الإصرار على النهج السعودي القديم سيزيد من التوتر الظاهر في المنطقة، وهو بمثابة هرولة وجر للبلاد نحو الهاوية. وسيأخذ البلاد والمنطقة لما لا تحمد عقباه لا سمح الله.

جدول حملة الاعتقالات:

تسلسل	لإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
١	عبد العزيز الشبيلي	Abdul Aziz Al-Shabaily	حقوقي	القصيم	٢٠١٧ ٩ ١٧	مؤكد
٢	عيسى الحامد	Issa Al Hamed	حقوقي	القصيم	٢٠١٧ ٩ ١٦	مؤكد
٣	د. سلمان العودة	Salman al-Awdah	داعية	الرياض	٩ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
٤	عصام الزامل	Essam Al-Zamil	مغرد- إقتصادي	الدمام	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
٥	عبدالله المالكي	Abdullah al-Maliki	كاتب	جدة	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
٦	د. مصطفى الحسن	Mostafa El Hassan	أكاديمي	الدمام	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد خرج
٧	جميل فارسي	Jameel Farsi	صحفي	منطقة مكة		مؤكد
٨	د. مبارك بن زعير	Mubark bin Zuair	أكاديمي	الرياض	٤ أكتوبر ٢٠١٧	مؤكد
٩	عائشة المرزوق	Aisha al Marzug			٦ أكتوبر ٢٠١٧	مؤكد
١٠	د. رقية المحارب	Ruqia al Muhareb	أكاديمية		٢٥ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١١	د. عوض القرني	Awad Al Qarni	داعية	أبها	٩ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٢	د. علي العمري	Ali Al Aomri	داعية	جدة	٩ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٣	د. عادل باناعمة	Aadel BaNaaimah	دكتور جامعي	جدة	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٤	د. علي بادحدح	Ali Badhadah	دكتور جامعي	الرياض	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٥	د. إبراهيم الحارثي	Ibrahim Al Harthy	داعية	مكة المكرمة	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٦	غرم البيشي	Gurom ALbeshi	داعية	منطقة عسير	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٧	جمال الناجم	Jamal al Najem	داعية	الدمام		مؤكد
١٨	د. خالد العودة	Khaled al-Awda	شقيق سلمان العودة	القصيم	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٩	د. حسن فرحان المالكي	Hassan Farhan al - Maliki	باحث إسلامي	أبها	٩ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
٢٠	العباس بن حسن فرحان	ALABBAS Hassan al - Maliki	ابن حسن المالكي	الرياض	أكتوبر ٢٠١٧	مؤكد

تسلسل	الإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
٢١	د. سامي الماجد	Sami al Majed	أستاذ جامعي			مؤكد
٢٢	مناور النوب العبدلي	Menawer al Abdali				مؤكد
٢٣	زياد بن نحيت	Ziad Ben Nahit	شاعر	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد خرج
٢٤	د. محمد موسى الشريف	Mohamed Mousa El Sherif	داعية	مكة المكرمة	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد B
٢٥	ربيع حافظ	Rabee Hafez	منشد		١٤ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد B
٢٦	د. خالد بن عبدالرحمن العجيمي	Khaled al Ojaimi				مؤكد B
٢٧	وليد الهويريني	Walid Al Huwairini	داعية		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	S
٢٨	حمود علي العمري	Hamoud Ali Al Amri	داعية	جدة	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	S
٢٩	محمد الشنار	Mohammed Al-Shnar	داعية	الرياض	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٠	د. عبدالمحسن الأحمد	Abdulmohsen Al Ahmad	طبيب داعية		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣١	د. محمد الخضيري	Mohammed al-Khudairi	داعية	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٢	د. محمد الهبدان	Mohammed Al - Habdan	داعية	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٣	د. يوسف الأحمد	Yousef Al - Ahmad	داعية	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٤	د. عبدالعزيز آلعبد اللطيف	Abdul Aziz Al Abdul Latif	داعية		١١ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٥	د. فهد السنيدي	Fahad Al Sunaidi	إعلامي	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد S
٣٦	د. ابراهيم الناصر	Ibrahim Al-Nasser	داعية	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد S
٣٧	د. محمد البشر	Dr. Mohammad al Bisher			٤ أكتوبر ٢٠١٧	مؤكد
٣٨	إبراهيم الفارس	Ibrahim Al Fares	داعية	الرياض	١١ سبتمبر ٢٠١٧	S
٣٩	د. عبدالعزيز الزهراني	Abdulaziz Al-Zahrani	أكاديمي	أكاديمي	٩ سبتمبر ٢٠١٧	S
٤٠	د. أحمد الصويان	Ahmad al Sawian	صحفي	صحفي		S

تسلسل	لإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
٤١	موسى الغنامي	Mousa al Ganami	مغرد			S
٤٢	د. مالك الأحمد	Malek al Ahmad	إعلامي			S مؤكد
٤٣	مساعد الكثيري	Mosad al Kathiri				S
٤٤	د. محمد البراك	Mohammed al Barrak	داعية/ أكاديمي	مكة المكرمة		S
٤٥	د. حبيب بن معلا اللويحق	Habeeb al Loiheq	عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان			S
٤٦	سعد مطر العتيبي	Saad Mater al Otaibi	داعية			S
٤٧	إدريس محمد أبكر	Idris Mohamed Abker	قارئ	جدة	١٥ سبتمبر ٢٠١٧	
٤٨	خالد المهاوش	Khaled Al Mahoushi	كاتب	القصيم	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٤٩	د. يوسف المهوس	Yousef Al - Mohaus	عميد كلية العلوم والدراسات الإنسانية	حوطة سدير	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٠	يوسف الملحم	Yousuf al Mulhem	مغرد		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥١	د. علي أبو الحسن	Ali Abu al Hassan	إعلامي		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٢	أحمد العميرة	Ahmed Al - Amira	وكيل وزارة العدل		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٣	فوزان الغسلان	Fawzan al Ghazlan	قصاص		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٤	سامي الثبتي	Sami al Thubaiti	صحفي		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٥	عبدالله السويلم	Abdullah al Suailem	عضو لجنة المناصحة		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٦	رزين الرزين	Razin al Razin	أكاديمي		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٧	يوسف بن عبدالعزيز الفراج	Yousef al Farraj	مشرف مكتب وزير العدل		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٨	د. سالم أحمد الديني	Salem al Daiini	وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٥٩	خالد العلکمي	Khaled al Alkami	مغرد		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٠	صنہات العتيبي	Senhat al Otaibi	أكاديمي			S

تسلسل	الإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
٦١	نايف الصحفي	Mousa al Ganami	مغرد		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٢	زايد البناوي	Zaid al Banawi	خبير عسكري		أغسطس ٢٠١٧	
٦٣	سامي الغيهب				١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد
٦٤	يوسف القاسم		داعية/ أكاديمي	مكة المكرمة	١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٥	علي حميد الجهني		عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٦	راشد الشهري		داعية		١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٧	سام الدين				١٢ سبتمبر ٢٠١٧	
٦٨	صالح الشحي		كاتب		٢ يناير ٢٠١٨	مؤكد
١	وليد فتيحي	Dr. Waleed Fitih	طبيب/ كاتب		٥ نوفمبر ٢٠١٧ حول للحائر TRANSFERRED to Hair prison	مؤكد
٢	عبدالله سليمان الراجحي	Abdullah Suleiman Al-Rajhi	رجل أعمال		نوفمبر ٢٠١٧	
٣	متعب بن عبدالله	Miteb bin Abdullah	وزير الحرس الوطني سابقا		٤ نوفمبر خرج ٢٨ نوفمبر	مؤكد
٤	الوليد بن طلال	Al-Waleed bin Talal	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
٥	تركي بن ناصر	Turki Bin Nasser	نائب قائد القوات الجوية سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
٦	الوليد بن إبراهيم	Waleed al-Ibrahim	رجل أعمال ورئيس MBC		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
٧	خالد التويجري	Khalid al-Tuwajri	رئيس الديوان الملكي سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
٨	تركي بن عبدالله	Turki bin Abdullah	أمير الرياض سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
٩	خالد الملحم	Khalid al-Mulheim	رئيس الخطوط السعودية سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج يناير ١٦	مؤكد

تسلسل	الإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
١٠	بكر بن لادن	Bakr Bin Laden	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
١١	صالح كامل	Saleh Kamel	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
١٢	عبدالله صالح كامل	Abdullah Saleh Kamel	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	
١٣	محيي الدين صالح كامل	Mohy'deen Saleh Kamel	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	
١٤	فهد بن عبد الله بن محمد آل سعود	Fahd bin Abdullah bin Mohammed Al Saud	نائب وزير الدفاع سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٥	عمرو الدباغ	Amr al-Dabbagh	محافظ هيئة الاستثمار السابق		٤ نوفمبر ٢٠١٧	
١٦	محمد الطبيشي	Mohammed al-Tobaishi	رئيس المراسم الملكية في الديوان الملكي سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٢٦ يناير	مؤكد
١٧	إبراهيم العساف	Ibrahim al-Asaaf	وزير المالية السابق		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
١٨	عبدالله بن سلطان السلطان	Abdullah al-Sultan	قائد القوات البحرية سابقا		٤ نوفمبر ٢٠١٧	مؤكد
١٩	عادل فقيه	Adel Fakieh	وزير الاقتصاد والتخطيط السابق		٤ نوفمبر ٢٠١٧	مؤكد
٢٠	محمد العمودي	Mohammed al-Amoudi	رجل أعمال		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ٣٠ نوفمبر	مؤكد
٢١	سعود الدويش	Saoud al-Daweesh	الرئيس السابق لشركة الاتصالات		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
٢٢	منصور البلوي	Mansour al-Balawi	رئيس نادي الاتحاد السابق		٥ نوفمبر ٢٠١٧	مؤكد
٢٣	ناصر الطيار	Nasser Al Tayyer	رجل أعمال		٥ نوفمبر ٢٠١٧	مؤكد
٢٤	محمد بن حمود المزيدي	Mohammed bin Homoud Al Mazyed	مساعد وزير المالية السابق		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
٢٥	تركي خالد آل سعود	Turki bin Khalid	رئيس الاتحاد العربي لكرة القدم السابق		٤ نوفمبر ٢٠١٧ خرج ديسمبر	مؤكد
٢٦	عبدالعزیز بن فهد	Abdul Aziz bin Fahd			١٢ سبتمبر ٢٠١٧	مؤكد

تسلسل	الإسم	name	الصفة	مكان الإعتقال	تاريخ الإعتقال	الحالة
٣٧	زهير فايز	Zuhair Fayeze				
٣٨	لؤي ناظر	Loai Nasser				
٣٩	عبد الرحمن فقيه	Abdulrahman Fakieh				

جدول الإعدامات:

Crime	Place of execution	Nationality	Source	Date	Sex	Arabic	Name	No
Murder of Jazy Alenzy	Arar	Saudi	SPA واس	١٧ JAN	M	ممدوح بن سعيد بن فرحان العنزي	mamdoh said frhan alenzy	١
Drug Smuggling	Al hasa	Saudi	SPA واس	٢٦ JAN	M	سيف بن محمد بن يحيى هزازي	Seif Mohamed Yahya Hazazi	٢
Murder Of Mohamed Salem	Asir	Saudi	SPA واس	٣١ JAN	M	علي بن محمد بن عيسى عسيري	Ali Mohamed Esa Assiri	٣
Murder Of Slyman Ramadan	Riyadh	Saudi	SPA واس	١ FEB	M	عبدالرحمن بن محمد بن شلاش السبيعي العنزي	Abdulrahman mohamed shlash Alenzi	٤
Murder Of Turki Salem	Altaif	Saudi	SPA واس	٥ FEB	M	علي بن جازي بن عايض البقمي	Ali Jazi Ayed Albigimi	٥
Drug Smuggling	Damam	Pakistani	SPA واس	٨ FEB	M	لال محمد عبدالرزاق خان	Lal Mohamed Abdulrzg Khan	٦
Murder Of Abid Abdrabalnabi	Altaif	Saudi	SPA واس	١٢ FEB	M	ضيف الله بن علي بن محمد الغريبي	Daifallah Ali MohamedAlgaribi	٧
Murder Of Mohamed Sad	Asir	Saudi	SPA واس	١٣ FEB	M	محمد بن مناحي بن ذيب الأكلبي	Mohamed Monahi Deab Alaklbi	٨
Murder Of Aliem Slyem	Tabuk	Saudi	SPA واس	١٦ FEB	M	سعود بن ابراهيم بن ماطر الشمري	Saud Abraham Mater Alshamiri	٩
Drug Smuggling	Alqatif	Pakistani	SPA واس	١٦ FEB	M	محمد أكبر محمد شفيق	Mohamed Akbar Mohamed Shafiq	١٠
Murder Of Mobarak Nair	Yanbu	Saudi	SPA واس	٢٠ FEB	M	أحمد بن سليم بن ثابت العنيني الجهني	Ahmed Salem Thabit Alanini	١١
Drug Smuggling	Damam	Pakistani	SPA واس	٢٣ FEB	M	إعتبار خان قل سلاخان	Etibar Khan Ql Slakhan	١٢
Murder Of Wife Rasmia Mohareb	Hafar Albatin	Saudi	SPA واس	٢٨ FEB	M	معجب بن صلفيق بن عياد الجميلي	Mojab Salfeq Ayad	١٣
Drug Smuggling	Asir	Saudi	SPA واس	٢ MAR	M	ساري بن صالح بن هباش القحطاني	Sari Saleh Habash Alqahtani	١٤
Murder Of Said Mohamed	Jeddah	Saudi	SPA واس	٣ MAR	M	إبراهيم بن محمد بن عطية الله الزبيدي	Ibraheem Mohamed Atiatallah Alzobadi	١٥
Murder Of Yousef Naif	Riyadh	Saudi	SPA واس	٥ MAR	M	رداد بن ناصر بن رداد البقمي	Radad Naser Radad Albqmi	١٦
Murder Of Saleh Saad	Jeddah	Saudi	SPA واس	٧ MAR	M	سعيد بن حمدان بن حويان المالكي	Said Hamdan Hwayan Almalki	١٧
Rape	Damam	Saudi	SPA واس	٩ MAR	M	علي بن عايض بن علي مداوي	Ali Ayed Ali Mdawi	١٨
Murder Of Mefleh Moady	Asir	Saudi	SPA واس	٢٢ MAR	M	ذيب بن مبارك بن هادي المهدي القحطاني	Deab Mobark Hady Alqahtani	١٩
Drug Smuggling	Damam	Saudi	SPA واس	٢٣ MAR	M	ناصر بن صالح بن خاطر آل حرشان	Naser Saleh Khater Alharshan	٢٠
Drug Smuggling	Riyadh	Pakistani	SPA واس	٢٣ MAR	M	نعمت الله خاسته قل	Nametallah Khastah Qal	٢١
Murder Of Ali Abdulrahman	Jeddah	Saudi	SPA واس	٢٨ MAR	M	عبدالله بن محمد بن عبدالله القرني	Abdullah Mohamed Abdullah AlQarni	٢٢
Drug Smuggling	Eastern Province	Saudi	SPA واس	٤ APR	M	خالد خان صدراي	Khaled Khan Sadari	٢٣
Drug Smuggling	Eastern Province	Pakistani	SPA واس	٤ APR	M	أصف علي تاج محمد	Asef Ali Taj Mohamed	٢٤

Drug Smuggling	Riyadh	Syrain	واس SPA	٥ APR	M	فواز محجوب كوركيس	Fawaz Mahjob Korkes	٢٥
Drug Smuggling	Jeddah	Pakistani	واس SPA	٩ APR	M	محمد أشرف شافي محمد	Mohamed Ashraf Mohamed	٢٦
Drug Smuggling	Jeddah	Pakistani	واس SPA	٩ APR	M	محمد عارف محمد عنایت	Mohamed Aref Mohamed Aneat	٢٧
Drug Smuggling	Jeddah	Pakistani	واس SPA	٩ APR	M	محمد أفضل أصغر علي	Mohamed Afdal Asgar Ali	٢٨
Drug Smuggling	Riyadh	Pakistani	واس SPA	١٣ APR	M	راج محمد شهنواز جوكيو	Raj Mohamed Shehnoaz Jokyo	٢٩
Murder Of Abdullah Salem	Aljuf	Saudi	واس SPA	٢٠ APR	M	سعود بن خلف بن بركة العنزي	Saud Khalef Baraka Alenezi	٣٠
Murder Of Mshabeb Mohamed	Riyadh	Saudi	واس SPA	٢٣ APR	M	علي بن عشق بن مناحي الشيباني	Ali Asheq Monahi Alshybani	٣١
Murder Of Rashed Mohamed	Najran	Saudi	واس SPA	٢٤ APR	M	مشعل بن برك بن عمر الكثيري	Moshal Bark Omar Alkthiri	٣٢
Drug Smuggling	Tabuk	jordan	واس SPA	٢٦ APR	M	إبراهيم محمد ناصر اليوشي	Ibrahim Mohamed Alblosy	٣٣
Murder Of Mohamed Hamed	Macca	Saudi	واس SPA	٧ MAY	M	فايز بن علي بن يحيى يمانى	Fayz Ali Yahya Yamani	٣٤
Murder Of Nawal Abdullah	Alqatif	Saudi	واس SPA	٨ MAY	M	نور بن علي بن عبدالله آل أحمد	Noor Ali Abdullah Alhamad	٣٥
Rape	Tabuk	Saudi	واس SPA	١١ MAY	M	محمد بن سعيد بن جمعان الزهراني	Mohamed Said Jaman Alzahrani	٣٦
Murder Of Fahad Faisal	Damam	Saudi	واس SPA	١٦ MAY	M	ميخوت بن فهد بن صبتان الحراجين الدوسري	Mbkot Fhyed Sytan Aldawsry	٣٧
Murder Of Mohamed Mobarak	Taif	Saudi	واس SPA	٢١ MAY	M	سعيد بن راشد بن عويض العضياني الحارثي	Said Rashed Awyed Aladayani	٣٨
Drug Smuggling	Eastern Province	Pakistani	واس SPA	٢٢ MAY	M	نيزامين زراين خان	Nayazmeen Zarin Khan	٣٩
Drug Smuggling	Damam	Saudi	واس SPA	٢٢ MAY	M	مفرح بن مسفر بن علي الياامي	Mofreh Mesfer Ali Alyami	٤٠
Drug Smuggling	Damam	Saudi	واس SPA	٢٢ MAY	M	ناصر بن مسفر بن علي الياامي	Naser Mesfer Ali Alyami	٤١
Murder of Qaramallah solayman & Norah alzahrani	Albaha	Yemen	واس SPA	٣ JUL	M	شاهر أحمد قايد حسين	Shaher Ahmed qayed Hessen	٤٢
Drug Smuggling	Asir	Saudi	واس SPA	٤ JUL	M	علي بن مسفر بن علي البيشي	Ali Mosfer Ali Albushi	٤٣
Murder Of Ali Hadi	Najran	Saudi	واس SPA	١٠ JUL	M	حويدر بن حصين بن علي الياامي	Hwayder Hasen Alymi	٤٤
Murder Of Abdulmoaen Hamza	Albaha	Saudi	واس SPA	١٠ JUL	M	بركات بن محمد بن راجع الغامدي	Barakat Mohamed Alqamdi	٤٥
Murder Of Ali Abdullah	Asir	Saudi	واس SPA	١٠ JUL	M	نايف بن مهدي بن عبدالله الأسمرى	Naif Mahdy Abdullah Alasmay	٤٦
Murder Of Ayed Abdulaziz	Asir	Saudi	واس SPA	١٠ JUL	M	دعيج بن شاجع بن فيصل القحطاني	Dayj Shoja Faisal Alqahtani	٤٧

Murder Of Ali Muslim	Najran	Saudi	SPA واس	١٠ JUL	M	عبدالله بن محمد بن صالح الصيعري	Abdullah Mohamed Saleh Alsyari	٤٨
Drug Smuggling	Riyadh	Pakistani	SPA واس	١٠ JUL	M	محمد ولي قولان	Mohamed Waly Golan	٤٩
Murder Of Loulwa Mohamed	Damam	Canada	SPA واس	١١ JUL	F	إليزابيث نيامبورا غاتشاو	Elizabeth Neambora Gatchaw	٥٠
	Damam	Saudi	SPA واس	١١ JUL	M	زاهر عبد الرحيم حسين البصري	Zaher Abdulrahem Hesani Albusry	٥١
	Damam	Saudi	SPA واس	١١ JUL	M	يوسف علي عبدالله المشيخص	Yousef Ali Abdullah Almoshekes	٥٢
	Damam	Saudi	SPA واس	١١ JUL	M	مهدي محمد حسن الصايغ	Mahdy Mohamed Hasan Alsayq	٥٣
	Damam	Saudi	SPA واس	١١ JUL	M	أمجد ناجي حسن آل امعييد	Amjd Naji Hasan Almadid	٥٤
Drug Smuggling	Tabuk	Yemen	SPA واس	١٢ JUL	M	أيمن أحمد قوبان	Aymen Ahmed Qoban	٥٥
Murder Of Salem Hessian	Najran	Saudi	SPA واس	١٢ JUL	M	ناصر بن يحيى بن دغيريم آل الحارث	Naser Yahya Darem Alharth	٥٦
Murder Of Shbieb Sear	Damam	Saudi	SPA واس	١٣ JUL	M	عبدالله بن مسفر بن غنام العجمي	Abdullah Mosfir Qanam Alajmi	٥٧
Murder Of Naser Ameesh	Riyadh	Saudi	SPA واس	١٣ JUL	M	زايد بن محمد بن هليل الشمري	Zaid Mohamed Alshamiry	٥٨
Murder Of Mohamed Said	Asir	Saudi	SPA واس	١٨ JUL	M	عبدالرحمن بن عوض بن سعد الأحمرري	Abdurahman Awad Sad Alahmari	٥٩
Murder Of Qasim hesen	Asir	Saudi	SPA واس	١٨ JUL	M	أحمد بن موسى بن محمد عسييري	Ahmed Mosa Mohamed Assiri	٦٠
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	١٩ JUL	M	حامد بن سالم سليمان الحويطي	Hamed Salem Sleman Alhoti	٦١
Drug Smuggling	Tabuk	Syrain	SPA واس	١٩ JUL	M	سليمان حسين حسين	Slyman Hesani Hesani	٦٢
Kidnapping	Asir	Saudi	SPA واس	٢٠ JUL	M	سعيد بن علي بن سعيد الزهراني	Said Ali Said Alzahrani	٦٣
Murder Of Awad Freq	Asir	Saudi	SPA واس	٢٠ JUL	M	عوض بن هادي بن سعيد آل غراب القحطاني	Awad Hadi Saad Alqrah Alghtani	٦٤
Murder Of Riyad Alden Ali Khan	Riyadh	Ethiopia	SPA واس	٢٤ JUL	M	تولدي هيلو غبوا سيلاسي	Toldy Helo Qalbo Sylasi	٦٥
Murder Of Riyad Alden Ali Khan	Riyadh	Ethiopia	SPA واس	٢٤ JUL	M	برهي منغشا بيني	Berhi Migasha Bini	٦٦
Murder Of Abdullah Samhi	Riyadh	Saudi	SPA واس	٢٤ JUL	M	عائض بن علي بن محمد القحطاني	Ayed Ali Mohamed Alqhtani	٦٧
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٢٦ JUL	M	سعود بن فريج العميري	Saud Freah Alamiri	٦٨
Drug Smuggling	Tabuk	jordan	SPA واس	٢٦ JUL	M	حمزة محمد داود الخطيب	Hamza Mohamed Dawad Al Khatib	٦٩
Murder Of Maikl Homod	Riyadh	Saudi	SPA واس	٢٦ JUL	M	فهد بن مبارك بن فهاد التنتيفات	Fahad Mobarak Fahad Alntifat	٧٠
Murder Of Ayman Naser	Macca	Saudi	SPA واس	٢٧ JUL	M	عبدالعزیز بن مسعود بن رداد المسعودي	Abdulaziz Msod Radad Almsody	٧١
Murder Of Mohamed Shafi	Riyadh	Saudi	SPA واس	١ AUG	M	نايف بن لمعان بن محمد الهويشلي	Naif Lman Mohamed Alhoishali	٧٢
Drug Smuggling	Eastern Province	Pakistani	SPA واس	١ AUG	M	زبير أحمد محمد أفضل	Zaber Ahmed Mohamed Afdal	٧٣

Drug Smuggling	Aljuf	jordan	واس SPA	٢ AUG	M	عامر حسين ابراهيم القريني	Amer Hesen Ibrahim Alqrini	٧٤
Murder Of Majri Jameh	Riyadh	Saudi	واس SPA	٣ AUG	M	متعب بن حمود بن شليل آل جابر القحطاني	Motib Hmod Shlyel Aljaber Alqahtani	٧٥
Murder Of His Son Osama	Riyadh	Saudi	واس SPA	٨ AUG	M	جمال بن محمد بن حاوي الجيزاني	Jamal Mohamed Hawi Aljyzani	٧٦
Murder Of Mohamed Ayed	Riyadh	Saudi	واس SPA	١٢ AUG	M	عايض بن ناصر بن فهاد آل فاضل القحطاني	Ayed Naser Fahad Alfadil Alqhtani	٧٧
Murder Of Soltan Saad	almadina	Saudi	واس SPA	١٤ AUG	M	سلطان بن سليم بن سلامة اللقماني	Soltan Salem Salama Alogmani	٧٨
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٥ AUG	M	يحيى علي موسى عاتي	Yahya Ali Mosa Atey	٧٩
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٥ AUG	M	علي إبراهيم جبران أحمد	Ali Ibrahim Jobran Ahmed	٨٠
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٥ AUG	M	شوعي عيسى يوسف حجاجي	Shoey Eysa Yousef Hjjaji	٨١
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	واس SPA	٢١ AUG	M	زياد بن عطية بن سليمان العمراني	Ziyad Atiya Solyman Alomrani	٨٢
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	واس SPA	٢١ AUG	M	سلطان بن سريع بن لوففي العمراني	Soltan Sarya Loufi Alomrani	٨٣
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	٢٤ AUG	M	فواز عبدالله سالم إبراهيم	Fawaz Abdullah Salem Ibrahim	٨٤
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	٢٤ AUG	M	عبدالله جابر سالم بيدر	Abdullah Jaber Salem Bayder	٨٥
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	٢٤ AUG	M	عيسى ميتان محمد اجبيبي	Eisa Mytan Mohamed Ajebi	٨٦
Murder Of Faraj Mohamed	Najran	Saudi	واس SPA	١٣ SEP	M	سعيد بن مبخوت بن عون آل محمد الصيعري	Said Mabkot Own Mohamed Alsyari	٨٧
Murder Of Hesa Abdullah	Riyadh	Ethiopia	واس SPA	١٤ SEP	F	برهاني تسفاني	Berhani Tsafani	٨٨
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٤ SEP	M	إبراهيم علي سعيد عباس	Ibrahim Ali Said Abas	٨٩
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٤ SEP	M	محمد علي يحيى سالم	Mohamed Ali Yahya Salem	٩٠
Drug Smuggling	Asir	Yemen	واس SPA	١٤ SEP	M	علي محمد عبدالله حسن	Ali Mohamed Abdullah Hasan	٩١
Murder Of Mahdy Salem	Najran	Saudi	واس SPA	١٩ SEP	M	غريب بن محمد بن رفعان آل فطيح	Qarib Mohamed Rafan Alftiyh	٩٢
Rape	mecca	Mali	واس SPA	٢٠ SEP	M	عبد موسى كالي صالح	Abda Mosa Kaly Saleh	٩٣
Drug Smuggling	Almadina	Nigerian	واس SPA	٢١ SEP	M	يوسف يقيني أجي بوي	Yousef Yaqini Ajey Boy	٩٤
Murder Of Abid Mohamed	Mecca	Saudi	واس SPA	٢٤ SEP	M	أحمد بن محمد بن أحمد الشريف	Ahmed Mohamed Ahmed Alsherif	٩٥
Murder Of Rmehy Rthey	Almadina	Saudi	واس SPA	٢٦ SEP	M	خالد بن عليقة بن الرثيع السحيمي الحربي	Khaled Alytha Alrthya Alhahimi Alharbi	٩٦
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	واس SPA	٢٧ SEP	M	فيصل بن سلامة بن علي البلوي	Faisal Salama Ali Alblwey	٩٧
Murder Of Mohamed Salem	Aljuf	Saudi	واس SPA	٢٧ SEP	M	عبدالله بن عيد بن عبدالله السليمان	Abdullah Eid Abdullah Alsolyman	٩٨
Murder Of Atiya Ashwey	Aljuf	Saudi	واس SPA	٢٩ SEP	M	حمدان بن سمر بن عجران الرويلي	Hamdan Samer Ajran Alrwayli	٩٩

Drug Smuggling	Jeddah	Pakistani	SPA واس	١ OCT	M	رحيم شاه خوشحال خان	Raheem Shah Koshal Khan	١٠٠
Murder Of Ayed Mosfer	Riyadh	Saudi	SPA واس	٢ OCT	M	معجب بن جبهان بن علي آل عاطف القحطاني	Mojab Jabhan Ali Alatif Alqhtani	١٠١
Drug Smuggling	Tabuk	jordan	SPA واس	٣ OCT	M	حمدان عطيش عطية الربايعة	Hamdan Atysh Atiya Alrbyah	١٠٢
Murder Of Babol Hosan	Riyadh	Indian	SPA واس	١٢ OCT	M	كومار بشقار نام	Komar Bishqar Nam	١٠٣
Murder Of Babol Hosan	Riyadh	Indian	SPA واس	١٢ OCT	M	لياقت علي خان رحمن	Liyqat Ali Khan Rahman	١٠٤
Drug Smuggling	Aljuf	Palestinian	SPA واس	١٢ OCT	M	محمد جمعه أحمد عنبر	Mohamed Jomah Ahmed Anber	١٠٥
Drug Smuggling	Aljuf	Saudi	SPA واس	١٢ OCT	M	فلحان بن محمد فلحان السبيعي	Fihan Mohamed Falhan Alsbye	١٠٦
Drug Smuggling	Damam	Saudi	SPA واس	١٦ OCT	M	سعود بن نايف بن مفلح الشمري	Saud Naif Moflh Alshamiry	١٠٧
Drug Smuggling	Eastern Province	Pakistani	SPA واس	١٨ OCT	M	سقدار إقبال باتي خان	Sefdar Eqbal Bati Khan	١٠٨
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٢٤ OCT	M	سليم بن زايد بن سليم الحويطي	Slayem Zaid Slayem Alhwayti	١٠٩
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٢٤ OCT	M	عطا الله بن عطيه بن سويلم الحويطي	Atallah Atiya Swaylm Alhwety	١١٠
Murder Of Naser Abdullah	Riyadh	Saudi	SPA واس	٢٦ OCT	M	شيبان بن عبدالله بن شيبان آل سويلم الدوسري	Shyban Abdullah Shyban Aldowsri	١١١
Murder Of Naser Mohamed	Damam	Saudi	SPA واس	٣١ OCT	M	محمد بن عبدالله بن فهد القحطاني	Mohamed Abdullah Fahad Alqhtani	١١٢
Murder Of Fada Monahey	Asir	Saudi	SPA واس	٣١ OCT	M	ناصر بن محمد بن سعيد الشهرانى	Naser Mohamed Said Alshahrani	١١٣
Drug Smuggling	Aljuf	Syrain	SPA واس	١ NOV	M	حمدي أكرم السمحان	Hamedy Akram Alsmhan	١١٤
Murder Of Shuaa Batal	Riyadh	Saudi	SPA واس	٢ NOV	M	شافي بن خطاب بن فيحان آل بريك الدوسري	Shafi Hatab Fyhan Albrek Aldowsri	١١٥
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٢ NOV	M	سليمان بن عطالله بن عوده العطوي	Slyman Atallah Awda Alatawi	١١٦
Drug Smuggling	Almadina	Pakistani	SPA واس	٢ NOV	M	شفاقت علي لياقت	Shafqat Ali Liqat	١١٧
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٨ NOV	M	سليمان بن سويلم بن شاهين الحويطي	Slyman Swlum Shahn Alhawiti	١١٨
Murder Of Salah Nasser	Taif	Yemen	SPA واس	١٤ NOV	M	حاتم صالح علي العبدلي	Hatim Saleh Ali Alabdily	١١٩
Murder Of Mostafa Mohamed	Eastern Province	Saudi	SPA واس	١٤ NOV	M	محمود بن عيسى بن تقي أبو أديب	Mohamed Aisa Taqi Abo Adeb	١٢٠
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	١٥ NOV	M	منصور بن عوض بن سلمان العمراني	Manswr Awad Salman Alamrani	١٢١
Drug Smuggling	Tabuk	jordan	SPA واس	١٥ NOV	M	درويش خليل أحمد درويش	Darwish Khalil Ahmed Darwish	١٢٢
Drug Smuggling	Abha	Yemen	SPA واس	٢١ NOV	M	حسن محمد علي هادي	Hasan Mohamed Ali Hadi	١٢٣
Murder Of Sami Saad Mohamed	Asir	Saudi	SPA واس	٢١ NOV	M	حامد بن علي بن محنش الحارثي	Hamid Ali Monish Alharthi	١٢٤
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	SPA واس	٢٢ NOV	M	سامي بن صبحي بن سعيد العطوي	Sami Sobhi Saed Alatiwi	١٢٥
Murder Of Sultan Abdalali	wadi al dawasir	Saudi	SPA واس	٢٣ NOV	M	محمد بن فاهد بن محماس الدوسري	Mohamed Fahid Aldwsri	١٢٦

Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	علي علي أحمد السفلي	Ali Ali Ahmed Alsafy	١٢٧
Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	صادق أحمد صغير القطافي	Sadiq Ahmed Saqer Alqatafi	١٢٨
Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	محمد محمد حسن السفلي	Mohamed Mohamed Hasan Alsafy	١٢٩
Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	صالح محمد حسن ملضي	Salh Mohamed Hasan Mlty	١٣٠
Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	زيد مجدر أحمد عشي	Zayed Mjader Ahmed Ashy	١٣١
Murder and Robbery	Asir	Yemen	واس SPA	٢٨ NOV	M	عبدالله شو عي حسن ملضي	Abdullah Shwey Hasan Moldy	١٣٢
Drug Smuggling	Tabuk	Saudi	واس SPA	٢٨ NOV	M	لويقي بن فرحان بن فالح البلوي	Lawifi Farhan Falah Alblwi	١٣٣
Murder Of Abdulkhani Sief	Riyadh	Yemen	واس SPA	٤ DEC	M	عادل بن عبدالكريم بن علي الغنام	Adil Abdulkarem Ali Khanam	١٣٤
Murder Of Motheb Mohamed	Taif	Saudi	واس SPA	٥ DEC	M	مثنى بن محمد بن عبدالله السبيعي	Motheb Mohamed Abdullah	١٣٥
Murder Of Said Salem	Aldamam	Saudi	واس SPA	٥ DEC	M	خالد بن عوض بن فهد العتيبي	Khalid Awad Fahad	١٣٦
Murder Of Hasna Hesen	Jeddah	Saudi	واس SPA	٦ DEC	M	سعود بن سعد بن عبدالجبار البردي	Saud Saed Abduljabar	١٣٧
Murder Of Homod Yarkhan	Mecca	Pakistani	واس SPA	٧ DEC	M	محمد بادل خان عثمان جعفر علي	Mohamed Badil Khan	١٣٨
Murder Of Ali and Mohamed	Khamis Mushait	Saudi	واس SPA	١٤ DEC	M	خزام بن عائض بن مبارك الشهري	Khazam Ayed Mobark	١٣٩
Murder Of Seham, Raid, Lames	Taif	Saudi	واس SPA	١٧ DEC	M	سعد بن سعيد بن ظافر الشهري	Sad Said Dafer Alshehri	١٤٠
Murder Of Jaber Behsh	Abha	Yemen	واس SPA	١٩ DEC	M	خالد بن عبدالله بن حمود العمراني	Khaled Abdullah Homod	١٤١
Murder Of Hiyder Nabi Bakhsh	Taif	Saudi	واس SPA	٢٠ DEC	M	خالد بن معيض بن حجيل القناني	Khaled Moaid Hajil	١٤٢
Drug Smuggling	Tabuk	jordan	واس SPA	٢٠ DEC	M	حسن أحمد مسعود عسافه	Hasan Ahmed Mahmud Asasifa	١٤٣
Murder Of Omar Homod	Taif	Saudi	واس SPA	٢١ DEC	M	حامد بن مطير بن محمد المالكي	Hamd Moter Mohamed Almalky	١٤٤
Murder Of Abdulmalik, Hesa, Nada, Nora, Noha, Abeer	Riyadh	Saudi	واس SPA	٢٦ DEC	M	محمد بن عبدالله بن محمد القحطاني	Mohamed Abdullah Mohamed Alqhtani	١٤٥
Drug Smuggling	Eastern Province	Saudi	واس SPA	٢٧ DEC	M	عمار بن أحمد بن سعيد الغامدي	Amar Ahmed Said Alqamdi	١٤٦

عدد الإعدامات حسب الجريمة

الجريمة Crime	No
قتل (Murder (and any other crimes)	٨٣
مخدرات Drug related offences	٥٩
خطف / اغتصاب Kidnapping, torture and rape	٤
سحر Witchcraft and sorcery and adultery	
سرقة مسلحة Armed robbery	
المجموع Total	١٤٦

عدد الإعدامات حسب الجنسية

الجنسية Nationality	ذكر Male	أنثى Female
سعودي Saudi	٩١	
باكستاني Pakistani	١٦	
أردني Jordan	٦	
هندي Indian	٢	
يمني Yemen	٢١	
أثيوبي Ethiopia	٢	١
سوري Syrain	٣	
كندي Canadian		١
نيجيري Nigerian	١	
فلسطيني Palestinian	١	
مالي Mali	١	
المجموع Total	١٤٤	٢



Website: www.alqst.org
Email: info@alqst.org

Suite 193, 42 Watford Way
Hendon, London NW4 3AL
United Kingdom